

العبادة بين التحرير والتبديل

مجدي بن حمدي بن أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

العبادة بين التحرير والتبديل

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الأخيار الطيبين .
أرسل لي أحد أخص إخواني قبل عدة أيام برسالة فيها مقالة بعنوان " العبادة بوابة التوحيد ... وبوابة التكفير " للكاتب الدكتور : حاتم بن عارف الشريف ، فأول ما وجدت في مقاله هذه معنى بديع وآخر ظريف ، أما الأول البديع فقولته بأنه قد قدم مقاله هذه بين يدي كتابه الموعود قياماً بواجب البيان قبل حلول الأجل وتوالي الصوارف . وهذه فكرة لطيفة تعيد للمقال المحرر اعتباره في مقابلة الكتاب المطول .
أما الآخر الظريف فتلك الألفاظ التي زف لنا بها كتابه الموعود " يحرر ، ويحكم ، ويجب .. " فظني أن استعمال مثل هذه الألفاظ فيما يتعلق بالأصل الأول للإسلام ، بعد مضي أربعة عشر قرناً ، لا يخلو من ظرف ، وظني أن الاقتصاد في مثل هذا المقام أجمل ؛ خاصة وأنت لا تجد فيما سماه الكاتب بحثاً شيئاً يبشر بتلك الأمانى ، ولا حتى شيئاً له علاقة بعنوانه ولا بالتأنيج التي في آخره ؛ إذ بنى الكاتب عمله فيه على تخطي المفصلات الرئيسية للبحث في تحرير معنى العبادة ، بغض النظر عن الرأي الذي يصل إليه ، ثم إن القلم مرتعش يعتصم بالإجمال في مقابلة مقاتل لا تحتل سوى الإفصاح والبيان ، ولعل هذا يشي - إن شاء الله - بشيء من الورع والديانة .

وبكل حال فقد قررت أن أنصح لكاتبنا الكريم ، وأن أمضي معه في نصيحتي على مسارين :

الأول : أن أذكره بمقالات أهل الجسارة ، هؤلاء الذين أفصحوا عن لوازم هذا الأصل الذي يندفع إليه بحث الدكتور بقوة . وما آل إليه حالهم . وهذا من باب فاعتبروا يا أولي الأبصار .

الثاني : أن أبحث عما يمكن مناقشته من كلام الدكتور فأناقشه .

إذن فليس كل ما هاهنا يتعلق بالدكتور وليس كل ما هنا رد عليه ، وبكل حال إن موافقة القائل شيء والالتزام بلوازمه شيء آخر ، والرجل الحريص على السنة قد يعثر بنظر فاسد ، وظني أن الأغاليط هذه التي في بحثه قد كتبت بمداد العجلة ، والله يتولانا ويتولاه . والحق أني لم أقرأ للدكتور شيئاً من قبل هذا الذي سماه بحثاً ، وهذا من قصوري وتقصيري ، وإلا فالدكتور على ما يبدو أشهر من نار على علم ، وسأحرص ما أمكن على مراعاة نسبه الشريف ، واشتغاله بعلم الحديث الشريف ، ومراعاة ما سمعته من حرصه على الانتساب للسلفية والدفاع عنها . لكن الذي لا يحتمل سوى الإفصاح والبيان أن في بحثه هذا أبعد مما أصله القبوريون لحراسة الشرك ، وأن بحثه داخل في حد التبديل لمعنى العبادة . فهذا لا يحتمل المواربة وستثبته له ولغيره مراعاة لواجب النصيحة .

مقالات القبورين والقرمطة

ونبدأ على بركة الله بالمسار الأول ، وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر؛ فقد صدر للفقير كتاب الفرقان، ذكرت فيه بعض هذه المقالات ، والتي لا ينبغي أن يختلف في أنها قد أصّلت لتمرير ألفاظ الشرك الجلي، وتولت حراسته ، فمن ذلك :

قول الخميني داعية الرفض : كتابه كشف الأسرار ص ٤٩ حيث قال : " وبعد أن تبين أن الشرك هو طلب الشيء من غير رب العالمين على أساس كونه إلهاً، فإن ما دون ذلك ليس بالشرك ، ولا فرق في ذلك بين حي وميت ، فطلب الحاجة من الحجر أو الصخر ليس شركاً... "

ومن ذلك قول السقاف في كتابه التنديد ص ٢٥ : " وأما الدعاء فليس جميعه عبادة إلا إذا دعونا من نعتقد فيه صفات الربوبية أو صفة واحدة منها " .

وذكرت شرط الغماري في تحقيق معنى العبادة ، الذي قرره في معرض رده على الشيخ خيبر - رحمه الله - قال الغماري : " الوجه الثاني : أن الإشراف الذي حصل من المشركين ، الذين ذمهم القرآن هو عبادتهم للأتبياء والملائكة والأولياء؛ بناء على اعتقادهم فيهم أنهم شاركوا الله في الألوهية ، وأن لهم تأثيراً في الأشياء " ^(١) أهـ .

ووقفت بعض الشيء عند قول المالكي الذي لم يمتنع عنده في حكم البداهة أن يعتقد الرجل نحت خالقه ورازقه ومدبر أمره ، ثم يبقى على شرط التكليف ^(٢) .

والآن تعال إلى انطلاقة محمود سعيد في تحقيقه معنى العبادة ، التي تكاد تربو على صراحة الخميني وهو يؤصل لعبادة الحجر والشجر ، يقول محمود : " فالذي ينبغي أن يكون معنى العبادة شرعاً هو الإتيان بأقصى الخضوع والخشوع القلبي والقلبي .

فالقلبي : هو اعتقاد كمال الربوبية في المعبود ، كالأستقلال بالنعف، والضرر ، والرزق ، والإماتة ، والبعث إلى آخر هذه العناصر التي تكاد تكون مجموعة في الأسماء الحسنی .

والقلبية : هي الإتيان بأنواع الخضوع الظاهرة ، من قيام، وركوع ، وسجود ، ودعاء ، فإن أتى بنوع من القلبية دون اعتقاد القلبية ، لم يكن ذلك عبادة " ^(٣) أهـ .

(١) الرد المحكم ص ٢٤ .

(٢) انظر الفرقان ص ٤٨-٥٤ .

(٣) كشف الستور (ص ٣٦) . وانظر بعض مقالات القبوريين من الراضة وغيرهم (الفرقان ص ٢٤-٢٩) .

قلت : أما لفظ القالبية هذا في تعريف العبادة فأظنه كسائر كلامه من نسج خياله، بمعزل عن أن يكون علماً موثق النقل . وهكذا يقصر محمود الاعتقاد القلبي الذي سيعصم المكلف من الشرك مهما بذل لغير الله من الأقوال والأفعال التي سماها قلبية ، والتي منها الدعاء، والقيام، والركوع، والسجود ، على الاستقلال بالتصرف والتأثير .

وهكذا يتخلى محمود سعيد عن حذر شيخه الغماري ، وي طرح عبارته الماكرة جانباً ، ويندفع اندفاعاً مذهلاً ؛ فيقرر صراحة أن من بذل الدعاء، أو القيام، أو الركوع، أو السجود لغير الله عز وجل ، بل ربما كل ذلك مجتمعاً ، فليس يعابد لهذا الغير طالما لم يعتقد فيه الخلق والتأثير . بل وظاهر كلامه كما في كتابه أنه واجب أو مستحب . إذ يقول محمود معترضاً على ابن تيمية في جعله دعاء غير الله عز وجل شركاً : " هب أن الصواب مع ابن تيمية فالأمر يدور بين الإباحة والكرهية والحرمة ، والفرق بين واضح بين تكفير المسلم ورميه بالشرك ، وبين فعله الجائز أو المكروه أو الحرام، وقد اشتد نكير ابن تيمية وأتباعه على المؤمنين الموحدين ووصفهم بأنهم قبوريون ، والقبوري في نظرهم مبتدع ضال كافر مشرك " (٤) .

قلت : أخشى أنك قد وشيت بمذهبك في أن دعاء غير الله عز وجل باللفظ الصريح الجلي مستحب أو حتى واجب ، ليس بحرام ولا مكروه، خلافاً لابن تيمية الذي تنزلت معه في تصحيح مذهبه بقولك : " هب أن الصواب مع ابن تيمية فالأمر يدور بين الإباحة والكرهية والحرمة " ثم أعرضت عن لفظ المباح إلى الجائز، وهو عندك أعم فيتبقي لك فيه - لو أن الصواب معك - الوجوب أو الاستحباب .

وهكذا فتح محمود سعيد بحده المبتدع لمعنى العبادة أبواب الشرك الجلي للعامة على مصارعها، بعد أن علق الشرك على شرط لا وجود له ، وإلا فأين هذا العاقل الجدير بأن يكلف، الذي يعتقد أن بشراً أو حجراً قد خلقه وخلق العالم ، أو أنه يستقل بالتصرف والتأثير فيه !؟ .

ولاشك أن هذا الذي قرره محمود سعيد يجعله رمزاً كبيراً من رموز الانتكاسة العقلية الكبيرة في تاريخنا المعاصر . وهكذا أصل هؤلاء المنظرون لحراسة الشرك ؛ إذ ضمنوا لأتباعهم أنهم مهما توجهوا لأصحاب القبور، أو الحجر، أو الشجر بكل الأفعال التي كان بها مشركو العرب عابدين لأصنامهم من دون الله ، فلن يחדش ذلك في إسلامهم شيئاً ؛ طالما لا يعتقدون في هؤلاء القبورين - أو حتى الشجر والحجر كما حد الخميني - الألوهية أو بعض خصائص الربوبية ، لوجود المانع حينئذ من ثبوت وصف العبادة أصلاً .

(٤) كشف الستور (٤٤) .

فمهما قال القائل للبدوي - مثلاً - : " اشفني يا بدوي ارزقني .. " فليس ثمة شرك ؛ فإن هذه الألفاظ قد انتقلت عبر هذا الأصل من ديوان ألفاظ الشرك الأكبر الجلي ، إلى ديوان الأحكام الخمسة : فبعضهم يقول : حرام وليس شركاً ، وبعضهم يقول : مكروه أو خلاف الأولى ، وبعضهم يقول : جائز ومستحب . فانظر هذا تعرف معنى تبديل أصل الإسلام ؛ إذ ليس هذا حكماً في الفاعل ، وإنما في الفعل ذاته .
وقلنا هناك إن هذا البلاء القبوري موروث تعاقب عليه الرافضة وغلاة الصوفية ، حتى بلغوا فيه حدّاً فريداً من معاندة الضرورة ومراغمة البداهة . وقد ذكرت بعض الأمثلة .

إن هذه الأقوال يحكمها جميعاً معنى جامع ، وحتى نفق على حقيقة هذا الأصل في كلام منظري الشرك ، تعال أولاً نلقي نظرة على أقوال أهل العلم في تحرير معنى العبادة ، فبضدها تتميز الأشياء .
قال الإمام الطبري في تأويل قوله تعالى : " { إِيَّاكَ نَعْبُدُ } " : " لك اللهم نَخْشَعُ وَنَذِلُّ وَنَسْتَكِينُ ، إقراراً لك يا ربنا بالربوبية لا لغيرك .

كما حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا عثمان بن سعيد ، قال : حدثنا بشر بن عُمارة ، قال : حدثنا أبو روق ، عن الضحاك ، عن عبد الله بن عباس ، قال : قال جبريل لمحمد صلى الله عليه وسلم : قل يا محمد :
{ إِيَّاكَ نَعْبُدُ } : إياك نوحِدُ ونخافُ ونرجو يا ربنا لا غيرك .

قال ابن جرير : " وذلك من قول ابن عباس بمعنى ما قلنا ، وإنما اخترنا البيان عن تأويله بأنه بمعنى نَخْشَعُ وَنَذِلُّ وَنَسْتَكِينُ ، دون البيان عنه بأنه بمعنى نرجو وَنَخْشَعُ ، وإن كان الرجاء والخوف لا يكونان إلا مع ذلة ؛ لأن العبودية عند جميع العرب أصلها الذلة ، وأنها تسمى الطريق المذل الذي قد وَطِئَتْهُ الأقدام ، وذلتها السابلة : معبداً . ومن ذلك قول طرفة بن العبد :
تُبَارِي عِتَاقًا نَاجِيَاتٍ وَأَتَّبَعْتَ... وَظِيْفًا وَظِيْفًا فَوْقَ مَوْرِ مُعْبِدٍ^(٥)

يعني بالمور : الطريق . وبالمعبد : المذل الموطوء . ومن ذلك قيل للبعير المذل بالركوب في الحوائج : معبداً . ومنه سمي العبدُ عبداً لذلتة لمولاه . والشواهد على ذلك من أشعار العرب وكلامها أكثر من أن تحصى ، وفيما ذكرناه كفاية لمن وفق لفهمه إن شاء الله تعالى^(٦) اهـ .

(٥) قال محمود شاكر - رحمه الله - : " يصف ناقته . تباري : تجاريا وتسبقها . والعناق جمع عتيق : وهو الكريم المعرق في كرم الأصل ، وناجيات : مسرعات في السير من النجاء ، وهو سرعة السير . والوظيف : من رسغي البعير إلى ركبتيه في يديه ، وأما في رجليه فمن رسغيه إلى عرقوبيه . وعنى بالوظيف هنا : الخف " اهـ .

(٦) تفسير ابن جرير (١/١٦١) .

فلاحظ ابن جرير - رحمه الله - العلاقة بين المعنى اللغوي للعبادة والمعنى الشرعي؛ فاختر التعبير عن العبادة بالذلة ، مع أن معنى الخوف والرجاء داخل فيها .

وأدخل ابن جرير الطاعة في معنى العبادة ، كما قال في تأويل قوله تعالى : { وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ } [سورة البقرة: ١٣٨]. قال : أمر من الله تعالى ذكره نبيّه صلى الله عليه وسلم أن يقوله لليهود والنصارى ، الذين قالوا له ولمن تبعه من أصحابه : { كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا } فقال لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : قل بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، صبغة الله ، ونحن له عابدون .

يعني : ملة الخاضعين لله المستكينين له في اتباعنا ملة إبراهيم ، ودينونتنا له بذلك ، غير مستكبرين في اتباع أمره ، والإقرار برسالته رسله ، كما استكبرت اليهود والنصارى ، فكفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم استكباراً وبغياً وحسداً^(٧) أهـ.

وقد جمع ابن جرير هذا وذلك في تعريف العبادة فقال : " معنى العبادة : الخضوعُ لله بالطاعة ، والتذلل له بالاستكانة "^(٨) أهـ.

وقال البغوي : " { إِيَّاكَ نَعْبُدُ } أي نوحذك ونطيعك خاضعين ، والعبادة الطاعة مع التذلل والخضوع ، وسُمي العبد عبداً لذلته وانقياده ، يقال : طريق معبد أي مذل^(٩) أهـ.

وقال الرازي في تأويل قوله تعالى : { إِيَّاكَ نَعْبُدُ } فاعلم أن العبادة عبارة عن الإتيان بالفعل المأمور به على سبيل التعظيم للأمر "^(١٠) أهـ.

ثم أدخل الرازي في العبادة كل ما في كتب الفقه والعقيدة والسلوك من الأعمال الظاهرة والباطنة . ثم قال : " وإذا اعتبر الإنسان مجموع هذه المباحث وعلم أنها بأسرها داخلة تحت قوله تعالى : { إِيَّاكَ نَعْبُدُ } علم حينئذ أن المسائل التي اشتملت هذه الآية عليها كالبحر المحيط الذي لا تصل العقول والأفكار إلا إلى القليل منها " أهـ.

ويعرف ابن تيمية العبادة بأنها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة^(١١) . ثم ذكر أمثلة لكل من الأعمال الظاهرة والباطنة .

(٧) تفسير ابن جرير (٣/١٢٠) .

(٨) تفسير ابن جرير (١/٣٦٢) .

(٩) معالم التنزيل للبغوي (١/٥٣) .

(١٠) مفاتيح الغيب (١/١٩) .

(١١) انظر الفتاوى (١٠/١٤٩) .

إن أول ما نلاحظ من معاني التحرير اللائق بحقيقة الإسلام في تعريفات هؤلاء الأئمة ، هو الإحالة على الوصف المنضبط ، فكلها لو أنعمت النظر تدور حول ثلاثة معاني :

- أنها أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة .

- أن منشأها الأمر .

- وأن أصلها تعظيم الأمر بالانقياد والتذلل والخضوع .

وأنا سائلك أيها القارئ الكريم : أين تجد في هذا الإحالة على نية المكلف وإرادته في تحويل العادة إلى عبادة!؟. ستجده فرعاً عن كون منشأ العبادة هو الأمر، وعن موافقة مراد الأمر، أما قصر تحرير الحقيقة الشرعية للعبادة على اعتقاد المكلف فحديث خرافة .

وإنما تعتبر نية المكلف وإرادته عند تعيين الدلالة الذاتية في أقواله وأفعاله هو ، وما يصير به منها عابداً لله عز وجل . فعلى سبيل المثال لن تعمل النية في قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((الدعاء هو العبادة)) ، فهذه حقيقة شرعية ثابتة بحد النبي صلى الله عليه وسلم ، أن الدعاء من خصائص التأله وعلم عليه ، وإنما تعمل النية في تعيين مراد المكلف من فعله : هل كان منه على وجه الدعاء أو كان على وفق الطلب العادي ، وقد يقوم البساط مقام النية فلا يُسأل عنها .

فكل أحد كان يمر على العربي الواقف أمام صنمه يقول له في تبتل وخشوع : ارزقني ، انصرني ، اشفني ... " سيقول : هذا يدعوه ، هذا يعبد له لا يختلف في هذا أحد عربياً كان أو أعجمياً . قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم أو بعدها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - " فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالاضطرار من دين الإسلام ، أن العبد لا يجوز له أن يعبد ولا يدعو ولا يستغيث ولا يتوكل^(١٢) إلا على الله ، وأن من عبد ملكاً مقرباً أو نبياً مرسلأ أو دعاه أو استغاث به ، فهو مشرك فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول القائل : يا جبرائيل أو يا ميكائيل أو يا إبراهيم أو يا موسى أو يا رسول الله اغفر لي أو ارحمني أو ارزقني أو انصرني أو أغثني أو أجرني من عدوي أو نحو ذلك ، بل هذا كله من خصائص الإلهية ، وهذه مسائل شريفة معروفة قد بينها العلماء " ^(١٣) اهـ .

(١٢) ذكر الدعاء والاستغاثة والتوكل بعد ذكر العبادة من باب عطف الخاص على العام ؛ فإن كل ذلك داخل فيها .

(١٣) الفتاوى الكبرى (٣/٢٧٢) .

والآن انظر إلى القيد الذي تقدم قبل في أقوال منظري القبورية لوصف الأقوال والأفعال بالشرك ، سترى أنه في حقيقته ليس سوى محض إحالة على اعتقاد المكلف لتحقيق معنى العبادة التي بضمها يتحقق وصف الشرك ، فأصل الإسلام لن يقرره سوى اعتقاد المكلف وإرادته .

إن هذا لا علاقة له بتعيين نية المكلف للمراد من أقواله أو أفعاله ، إذا احتملت المعاني المتباينة ، ولا مراداً منه اعتبار قصد المكلف في تغيير وصف الفاعل وحكمه ، دون حقيقة فعله .

وإنما مرادهم إحالة معنى الإسلام - ذاته - وإحالة حقيقة الشرك - ذاته - على اعتقاد المكلف ، واحتالوا لذلك بإسقاط الدلالات الذاتية للأفعال ، والأقوال ، وقطع العلاقة بين اللفظ ومعناه ، وإن كان لا يحتمل سوى وجه واحد ، مع أن الدلالة الذاتية للشيء هي حكم فيه باعتبار ذاته ، مغرور في الفطر ، فهو ليس حكماً من جهة العقل ، وإنما يدل العقل عليه ؛ بمعنى أنه يكفي في إدراكه أن تكون عاقلاً .

إن هذا نوع من القرمطة ، يعني شيئاً واحداً : أن ضبط أصل الدين قد صار إلى أهواء المكلفين وإرادتهم واعتقاداتهم الباطلة .

لذلك ستجد محمود سعيد يرفض تحديد وتحرير أهل العلم لمعنى العبادة ويدفعه قائلاً : " ومن التفصيل المتقدم ، نعلم أن قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته الأصول الثلاثة : " وأنواع العبادة التي أمر الله بها مثل الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ، ومنه الدعاء ، والخوف ، والرجاء ، والتوكل ، والرغبة ، والرغبة ، والخشوع ، والخشية ، والإنابة ، والاستعانة ، والاستغاثة " كلام يحتاج لتقييد وبيان ، لأن في إطلاقه تكفيراً للمسلمين ، والله المستعان " اهـ .

انظر هذا وسل عن حظه من الإنصاف ، فأى شيء في كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليس في كلام من سبقه من الطبري إلى الرازي فيلسوف الأشاعرة حتى يكون فيه تكفير للمسلمين !؟ .

إن الذي أثار محمود هو أن تستقل الشريعة بتحديد أفعال ، وأقوال ، وإرادات ، تكون من خصائص التأله وعلماً عليه ، إنما يريد حصر معنى العبادة في اعتقاد المكلف ، ثم يجد هذا الاعتقاد بما يناسب مذهبه في عبادة الأموات .

ثم ينطلق محمود كالسهم في كسر العلاقة بين الألفاظ والأفعال وبين المعاني ، فيفتح كتابه بعبارة ماكرة ، يجد بها الإيمان بحد كل من المريسي ، والجهم ، والصالحى^(١٤) بأنه المعرفة .

يقول محمود : " عناصر الإيمان بالله تعالى :

(١٤) انظر : مقالات الإسلاميين ص ١٣٢ .

إن الإيمان بالله تعالى يستلزم الآتي :

الأول : معرفة الله تعالى .

الثاني : ترك الاعتقادات الباطلة ^(١٥) .

وهذا لا يساوي في ذات الأمر غير المعرفة ؛ لأن ترك الاعتقادات الباطلة معناه ترك الاعتقادات المضادة للمعرفة ، ثم هي باطلة على شرطه .

ثم يتجه محمود عبر حده هذا إلى فصل العلاقة بين الفعل والاعتقاد فصلاً تاماً ، فيقرر أصل المريسي ، وابن الراوندي ، في عدم التكفير بذات السجود للصنم أو الصليب ^(١٦) .

وأصل القرمطة في مذهب هؤلاء القبوريين يلوح لك في معنيين :

الأول : تحكيم اعتقاد آحاد المكلفين في تعيين الحقيقة الشرعية للعبادة . ثم حد هذا الاعتقاد بما يُنظر للشرك ويجرسه .

الثاني : كسر العلاقة بين اللفظ والمعنى بإبطال أن يكون في الفعل أو القول دلالة ذاتية تصلح مناطاً للأحكام الشرعية . يعني إبطال أن يكون في الحس مستند لأحكام الشرع .

وهذا وذاك يؤول إلى قرمطة حقيقتها إفساد العلوم ؛ إذ أن طرق العلوم ثلاث : الحس ، والخبر ، والنظر ، وعلى هذا فالعلم إما هجمي أو مبني على علم هجمي ، أما الهجمي أو الضروري فما يهجم على النفس ، فتضطر إليه ، ولا تقدر على دفعه إلا من طريق الجحد والمكابرة .

وهذا العلم الضروري أصل لما يُعرف بدلائل العقول ، أو العلم النظري ولو أنتج قاطعاً ؛ لحصوله بضرب من النظر والتأمل في حال المنظور ، على قدر من التفاوت في هذا التأمل .

واللغات هي وعاء هذه العلوم ، وطريق البيان الذي غرزه الله عز وجل في قلوب بني آدم ، بما أودعه فيها من العلاقة بين الاسم ومعناه ، ومن التمييز بين المعاني المتباينة .

إن المبدأ الأول لحماية الإدراك من الضلال هو ترتيب العلوم ، بأن يكون الضروري أصلاً للنظري ، فإذا انقلب الحال بتحكيم النظري في الضروري فسدت العلوم وأفسدت الإدراك . خذ على هذا مثلاً بضلال النصراني في قولهم أن مريم ولدت خالقها وربها ورب الأرض والسموات . فإنك وسائر العقلاء تجد في نفسك من طريق الحس ، ومن طريق الدلالة الذاتية لكل من لفظ " خالق " ، و " رب " و " ولدت " ،

(١٥) انظر كشف الستور ص ١٧ .

(١٦) انظر كشف الستور لمحمود ص ٣٧ ، وانظر مقالات الإسلاميين ص ١٤٠ ، والمواقف للأبيجي (٧٠٦/٣) ، وانظر ما يأتي

و" أم " ما يجيل هذا القول من طريق البداهة . فكيف توطأت أكبر أمم التاريخ على هذه المعاندة للبداهة!؟. لقد أصل بعض أكابرهم نظراً بمعزل عن دلائل الحس وقواطع اللغة قبل الدين ، ثم بنوا على هذا النظر آخر ، وعلى هذا الآخر غيره ، وهكذا حتى صاروا إلى هذا الضلال المبين ، ثم عمل التقليد... السحر الأسود عمله في دماغ هذه الأمة فأفسدها .

إن هذا مثلاً على أثر تقديم نظر الخلق على ضرورات اللغة والحس والشرع، وفي هذه الأمة من المعاندة بالنظري للحس وضرورة الشرع شيء كثير جداً لا يقل عن ضلال النصارى، واعتبر هذا بنظر بعض المتكلمين وغلاة المتصوفة من هذه الأمة الذين قالوا إنه تعالى في كل شيء، أو أنه تعالى هو عين كل شيء، ثم التزموا اللوازم الشنيعة، فصاروا لعنهم الله إلى حال من الضلال أكبر بكثير من ضلال النصارى في عيسى عليه السلام، وإنما كان كل ذلك بنظر فاسد حكموه في ضرورة الحس والفطرة .

ومادام الكلام قد تطرق إلى النصارى فتعال ننظر كيف كان هؤلاء الضلال أعرف بمعنى العبادة من قرامطة القبوريين، فانظر إلى الخلاف الذي جرى في القرن الخامس قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، بين كيرلس الأول الملقب بعمود الدين، وبين نسطوريوس حول نبي الله عيسى عليه السلام تعرف ذلك : فعلى حين قال كيرلس بالطبيعة الواحدة ، والوحدة التامة بين الإنسان - المسيح - وبين الله ، حتى قال بأن مريم والدة الإله (ثيوتوكس).

ولا تعجب فليس هذا في حكم البداهة بأعجب ممن صح عنده أن العرب كانوا يعتقدون وهم ينحتون أصنامهم - وربما من عجوة - أنهم ينحتون خالقهم ورازقهم ومدبر أمرهم على الحقيقة^(١٧) .
وبنى كيرلس على اعتقاده هذا توحيد عبادته، فقال : " فنعبد الشخص الواحد الابن والرب يسوع المسيح ، إننا لا نفصل الله عن الإنسان ، ولا نقسمه إلى أجزاء " .

فهذا مبلغ كيرلس في معاندة الضرورة ، أما نسطوريوس فقد اعتقد في المسيح عليه السلام أنه من طبيعة واحدة ، بشر - أو ناسوت - خالص ليس فيه شيء من خصائص الإله - اللاهوت - ؛ لأن الله لا يمكن أن تلده امرأة ، فيدفعه المخاض من بطن أمه إلى العالم ، ويبول في فراشه فيحتاج إلى القمط ، ويجوع فيلتقط صدر أمه ليسكن ، ومن ثم فمريم والدة المسيح (ثيؤفورن) .

فنحن نجد في مقابلة ضلال كيرلس الذي انخرط في بحث مزري بالعقل البشري ، أن نسطور قد خطى خطوة نحو العقل في الفصل بين الإلهية والبشرية ؛ فما لب بحثه إلى أن عيسى - عليه السلام - له نظائر

(١٧) انظر الفرقان ص ٤٨ - ٦٢ .

في بني آدم : " فهو مخلوق، ويجوع، ويأكل الطعام، ويحدث الحدث، ويمرض، ويموت، والنظير ينبغي أن يلحق بنظيره؛ فعیسی بشر. ليس هو الله، ولا هو ابنه، ولا هو إله معه " جلّ ربنا وعز عن الشبيه والنظير . لكن نسطور خرق هذه المعرفة خرقاً عظيماً ومن جهات منها :

قوله بأن الله حل في المسيح - عليه السلام - ، لكنه رجع فقال : إن بصلبه - بزعمه - ارتفع ما حل فيه من خصائص الإلهية : (الإله، الخالق، القدير، العليم، الحكيم، الذي لم يزل ولا يزال، فلم يسبقه عدم ولا يلحقه فناء) ؛ وعلل نسطور ذلك بأن الآلام والصلب والموت لا يمكن أن تقع على الله عز وجل ، وبهذا كان يعاير كيرلس ويقول له : " أنت تؤلم الله " يعني تعتقد قدرة عباده على إيلامه ، وهكذا رجع المسيح - بحسب كلام نسطوريوس - ناسوتاً خالصاً وبشراً كاملاً كما ولد .

ومن خرق نسطوريوس للمعرفة بالله عز وجل أيضاً أنه كان معلناً بشره ، معتقداً عبادة المسيح لأجل ما حل فيه من الكرامة والاحترام فقط ، والنص الانجليزي لقوله هو :

(Because of the divine conjoining let us reverence the man worshiped together with the almighty god)□

وترجمتها (بسبب الاتصال الإلهي دعنا نبجل الإنسان المعبود مع الله القدير) .

لكن هنا السؤال : كيف كان نسطوريوس يعبد المسيح !؟ .

الجواب : كان يدعوه، ويسجد له ، فسمى نسطوريوس هذه الأقوال والأفعال عبادة ، وكان دافعه لهذه العبادة التبجيل والاحترام فقط بسبب ما عرض له - بزعمه - من الاتصال الإلهي ، والذي ارتفع بعد ذلك - بزعمه - بصلبه .

لقد سمى ذلك عبادة مع أنه كان يعتقد ويصرح بأن المسيح ناسوتاً خالصاً ، وإنساناً كاملاً ليس فيه شيء مما يختص به الإله ؛ بل كان يخاصم على ذلك ، ويكفر من قال بالوهية المسيح أو ربوبيته ، وأن مريم ولدت الله . يعني نفى تماماً اعتقاد وجود من يشارك الله في خصائص الألوهية (الخالق ، القدير ، العليم ، الحكيم ، المدبر ، الذي لم يزل ولا يزال ، فلم يسبقه عدم ، ولا يلحقه فناء)^(١٨) .

إنه كما ترى لم يعتبر القيد الذي قيد به كل من الخميني، وسائر منظري الشرك ، الدعاء، والسجود ، والركوع - لتصير عبادة فقالوا : (بناء على اعتقادهم فيهم الإلهية) وفسروا ذلك باعتقاد الخلق أو الاستقلال بالتصرف والتأثير . فقط كان دافعه التبجيل والاحترام بسبب - ما زعمه - من الاتصال الإلهي العارض . لقد علم نسطور أنه بدعاء المسيح ، والتقرب له بالسجود ؛ يكون قد عبده واتخذها إلهاً مع الله .

(١٨) مجموعة الشرع الكنسي حنانيا إلياس كساب ص ٣٠١-٣٠٦ .

فرد كيرلس الذي يعبد المسيح الإله على نستوريوس الذي يعبد المسيح الإنسان : " إذا أنت تعبد المسيح الإنسان مع الله فأنت مشرك بالله في عبادته " فوافق على أن دعاء غير الله بذاته والسجود له عبادة ، وإن لم يعتقد في هذا الغير أنه الله ، أو أن به شيئاً من خصائص الربوبية ، ومن ثم ألزمه الشرك بالله . فكلاهما أعرف بمعنى العبادة من هؤلاء المنظرين الروافض والصوفية الغلاة الذين قيدوا الأقوال والأفعال لتصير عبادة ؛ باعتقاد المشاركة في الخلق أو التأثير .

ويشترك الكل في تشوه الفكر ومعاندة ضرورة الحس والعقل على تفاوت :

فنستور لم يمتنع عنده أن يصحح عبادة عيسى عليه السلام ، وهو يعتقد خلقه وصلبه وموته على يد أعدائه، فكان أقرب ما يكون لمشركي العرب في اعتقاد عبادة الأصنام معه جل وعز ، مع الإقرار بأنها لا تملك ولا تقدر .

وكيرلس بدعوى توحيد المعبود لم يمتنع عنده أن يخلق الله مريم التي ولدته - يعني ولدت الله عز وجل خالقها - بل لم يمتنع عنده موت الإله ثلاثة أيام .

وبعض هؤلاء القبوريين الغلاة رتب على قصر الفارق بين التوحيد والشرك على اعتقاد الخلق والتأثير ، أنه لا يمتنع في بداهة العقول أن ينحت الرجل وربا من عجوة من يعتقد أنه خالقه وخالق العالم ثم إذا جاع أكله، وبذا كان مشركو العرب عندهم مشركين . مع أن نسبة مشركي العرب إلى هذا الاعتقاد، وجعله حداً بين الإسلام والشرك ، دعوى وقحة بأن الله أرسل نبيه إلى طبقة من مجانين العرب ليكلفهم بالإيمان به وبرسوله صلى الله عليه وسلم وبكتابه . إنها بلا شك علامات فارقة في تاريخ الانتكاسات العقلية الكبيرة للبشرية ، تدلك بوضوح إلى أن التقليد لا يمتنع معه اجتماع الخلق الكثير على معاندة الضرورة ، والخروج عن البداهة ، فانظر كيف يصنع التقليد بأهله ، وانظر كيف تفسد العلوم لعدم ترتيبها ، وتفسد المدارك بفسادها . سبحان الله كيف ينتكس العقل البشري إلى هذا الحد !؟

الجواب : إذا كان بمعزل عن الوحي ونوره ، قال تعالى : { وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ } [سورة النور : ٤٠] . ولكن لاشك أن معاندة ضرورة الحس باعتقاد أن يخلق الصنم الأصم ناحته والعالم أو أن يستقل بالتصرف والتأثير فيه بذاته ، لا تقل عن معاندة الضرورة في القول بأن مريم ولدت إلهها وربها ، بل يزيد عليه . يدل ذلك عليه أنه لم يخطر - قبل حكاية هذا الحاكي - ببال أنس ولا جن ، ولم يعرف بين عرب أو عجم ، والرازي الأشعري يقول : من شك في بطلان هذا لم يكن كامل العقل ؛ لذلك فقول هؤلاء الغلاة بأن هذا الاعتقاد ممكن غير ممتنع في بداهة العقول ، هو لوثة عقلية فاقت كل ما تابعوا فيه سنن النصراني في الحيرة والضلال والإزراء بالعقل .

ثانياً: وقفاً مع الدكتور النور

لقد اختار الدكتور لبحثه عنواناً واعداً " العبادة بوابة التوحيد ... وبوابة التكفير " ، وهذا يشف عن بحث في الحقيقة الشرعية ، وفي أحكام المكلفين ، ومن ثم فلا بد وأنه في الدلالة وحكم الحس واللغة في الألفاظ والهيئات ، وفيما يعتبر مانعاً في محل العلة وما لا يعتبر ، وصفة هذا الاعتبار . ولكنك لا تجد شيئاً من ذلك . فالدكتور يتحاشى - مثل محمود - تحرير العبادة بالمعنى الخاص - الذي وصفه بأنه ينبني عليه الفصل بين التوحيد والشرك - بحد شيخ الإسلام ابن تيمية للعبادة بأنها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه " . ويصفه بأنه غير كافٍ في تحرير هذا المعنى . لماذا ؟ .

ثم لا تمضي بضع خطوات إلا وتجد الجواب ، بأن الأقوال والأفعال ذات احتمال ؛ أصله الاشتراك في الدلالة ؛ فهي تبذل للخالق كما تبذل للمخلوق ، فعلى حد تعبيره : " وتنبهوا فإن الفعل هنا واحد : (سجود ، وسجود) ، وعلى قود مقالته هذه وحقيقة بحثه : القيام هنا واحد (قيام ، وقيام) ، والقول هنا واحد (انصرني ، وانصرني) ، والخوف هنا واحد : (خوف ، وخوف) ، وهكذا .

وفي سعي الدكتور في تحقيق وعده برد المشتبهات إلى المحكمات دفع بالبحث إلى زاوية أخرى ، وهي التنقيب في قلوب المكلفين للبحث عن المعنى المثير لأقوالهم وأفعالهم . وباعتباره المعنى الحاكم - عنده - حرر به معنى العبادة . يقول الدكتور : " وبهذا يتضح أن حقيقة العبادة هو أنها عمل قلبي مخصوص ، لا يُصرف إلا لمن كنت تؤمن أنه خالق أو مالك ، أو مدبر ، أو متصف بصفات الكمال " انتهى كلامه .

فالعبادة : عمل قلبي ، وهو اعتقاد الخلق أو الملك

ومع أن تعليق الحقيقة الشرعية بالبحث في قلوب المكلفين عن مثير للأفعال والأقوال لا يخلو من نظر فلسفي ، غايته أن يجد العبادة بعد أربعة عشر قرناً باستنباط له لا يفني بالمحكم الذي وعدنا به .

ومع أن حده الذي استنبط بالفعل يخالف ما عليه جل أهل الإسلام من افتتاح تحرير العبادة بالأقوال والأفعال . مما يشي في عمل الدكتور بإسقاط العلاقة بين الإيمان والعمل .

ومع أن تحرير معنى الشرك بناء على هذا الحد للعبادة ، لا يعني سوى حد الشرك بأنه إرادة الخروج من الإسلام . وهذا أبعد بكثير ممن يذهب إلى أن " **المشرك من أراد الخروج من الإسلام** " . حتى عذر بأصله هذا من يقول : وما الكلب والخنزير إلا إلهنا ، وقال عنه : مسلم جاهل .

مع كل ذلك بنى الدكتور على حده هذا للعبادة تحرير معنى الشرك ، فقيّد شرك العبادة باعتقاد الاستقلال بالتصرف والتدبير في غير الله عز وجل .

يقول الدكتور : " وهذا هو تصور كثير من مشركي العرب عن آلهتهم التي عبدوها مع الله تعالى ، فهو إشراك في التصرف والتدبير مع انتقاص لملك الله تعالى وإخلال بحكمه في سلطانه سبحانه وتعالى عن ذلك " اهـ.

وهذا يختلف عن تفسير أئمة البيان عن معاني القرآن عن العلاقة بين شرك العرب وأصله ، وحد هذا الأصل بأنه كان في تعيين شفعاء له من قبل أنفسهم بغير سلطان أتايم ، وأن العرب لم يعتقدوا التصرف والتدبير في تلك الأصنام ، وأن إقرارهم بهذا كان المقدمة المسلمة لحجة القرآن عليهم .

وقالوا : إن تعيين الشفعاء بغير إذنه تعالى يقتضي انتقاص ملك الله عز وجل ، لكن الدكتور كما ترى في عبارته السالفة يجعل انتقاص الملك قيدياً في التصرف والتدبير ليكون شركاً ، وفرق عظيم بين إثبات الشيء - الشفاعة - وإثبات لازمه ومقتضاه - انتقاص الملك - ويأتيك مزيد بيان^(١٩) .

ويعقب الدكتور مصرحاً باشتراط الاستقلال التصرف والتأثير : " أما التصرف والتدبير تحت ملك الله تعالى الكامل وبإذنه عز وجل فلا يعارض التوحيد ، وليس اعتقاده مما يصرف شيئاً من خصائص الربوبية لغير الله " انتهى كلام الدكتور .

وسنجد صدى قيده هذا (بغير إذن الله) في تحرير معنى الشرك ضمن خاتمة بحثه بأن " طلب الحوائج من الموتى [والأصل فيه الدعاء بالطبع] على أنهم يملكون الشفاعة بإذن الله ليس شركاً " اهـ.

إذن فالدكتور يرى أن المكلف مهما بذل من الأقوال والأفعال الظاهرة لغير الله عز وجل بما فيها الدعاء ، فلن يكون بهذا قد وقع في الشرك ؛ حتى يعتقد في هذا الغير التصرف والتأثير ، وأن يعتقد أن هذا التصرف والتدبير بغير إذن الله ، حيثئذ يكون قد أخل بخصائص الربوبية . فإذا اعتقد فيه أنه يتصرف بإذن الله فلن يكون قد وقع في الشرك ولا أخل بالتوحيد . ولن يقدح ذلك في توحيده ، إذ لا يؤدي إلى الإخلال بخصائص الربوبية .

إننا لا نملك إلا أن نقول أن أصل الدكتور في تحريره معنى العبادة ، هو عين ما أصل الخميني ومحمود وسائر القبوريين في معنى العبادة ، وهو عين ما أصلوا به لحراسة الشرك .

ولللإنصاف نحن نجد أن الدكتور قد زاد عليهم زيادة :

فهؤلاء القبوريون يقولون إن المانع من الشرك هو اعتقاد حصر التصرف والتأثير في الله عز وجل .

والدكتور يقول : حتى لو اعتقد التصرف والتأثير في غير الله ، فليس بشرك حتى يعتقد أن التصرف

(١٩) انظر ص ٢١-٢٢ .

والتأثير بغير إذن الله .

وهذا في الحقيقة لا يخلو من ظرف ، فهو لاء القبور يرون أنه لا فعل إلا الله ، ويفرقون بين الفعل والكسب ، ويقولون : إن الذي يكون من الولي هو كسب وليس فعلاً ، ولأن هذا الفرق حديث خرافة ، ولأن الدكتور سلفي فهو لا يعتبر هذا الفرق ، ولا يصدق أن عاقلاً يطلب شيئاً ممن لا يعتقد قدرته عليه . لذلك زاد لنا الدكتور على هؤلاء القبوريين غير السلفيين ما زاد ! . فهل ستصبح هذه واحدة من بركات السلفية على القبورية ! . وحتى يبرهن الدكتور على ما حد لنا في معنى الشرك ، أقدم بزيادته هذه على شيء لا أدري كيف جرؤ عليه ، سبحان الله العظيم ، إذ زعم أننا نعتقد في عيسى عليه السلام بعض خصائص الربوبية كالخلق والرزق والإحياء ، من غير أن نكون باعترادنا هذا مشركين ؛ وهذا قوله : " ونؤمن أن الله تعالى قد جعل لبعض عباده تصرفاً بإذنه ، كالنبي عليه السلام : { أَيَّ أَخْلَقُ لَكُمْ مِنْ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُتْرَى الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ } . وهذه كلها من خصائص الربوبية (الخلق والرزق وإحياء الموتى) لأنها خلق أو تصرف وتديبر لا يقدر عليه إلا الرب ، فلم يكن شيء من ذلك مما يخل بخصائص الربوبية ، لأن الخلق إنما عملوها بإذن من الله تعالى ، وبلا حاجة من الله تعالى فيها إلى خلقه ، (تعالى وتقدس) ، وبلا إخلال بكهال سلطان الله تعالى في ملكه " اهـ .

إذن فالدكتور يرى أن المسيح عليه السلام كان له شيء من خصائص الربوبية التي لا يقدر عليها إلا الله : (الخلق ، والرزق ، والإحياء ، وهذا قوله : " وهذه كلها من خصائص الربوبية (الخلق والرزق وإحياء الموتى) لأنها خلق أو تصرف وتديبر لا يقدر عليه إلا الرب " اهـ .

وقوله هذا يضاهي قول النصارى في عيسى عليه السلام . يا أخي الكريم : إن ذكر الخلق في معرض ذكر الربوبية لا يعني إلا شيئاً واحداً هو الإيجاد من العدم . وهذا يختص به رب العالمين ، حتى أن جل المتكلمين يقولون : هذه أخص خصائص الإله ، يعني القدرة على الاختراع ، ولن يعفيك من هذه المضاهاة قولك : " فلم يكن شيء من ذلك مما يخل بخصائص الربوبية " .

إن كلام الدكتور لا يعني إلا أنه يفرق بين اعتقاد شيء من خصائص الربوبية لغير الله عز وجل ولو الخلق ، وبين الإخلال بربوبية الله عز وجل ، ويقيد هذا الفرق بأن يكون اعتقاد الخلق بإذن الله أو بغير إذنه . وكأن الدكتور أراد أن يؤصل لغائلة هذا الذي قرر أن شرك مشركي العرب ، أصله اعتقاد أن الصنم المنحوت - وربما من عجوة - هو خالقهم وخالق كل شيء ، فدعانا إلى اعتقاد ربوبية عيسى ، لكن بإذن الله ! . ما هذا يا دكتور أحجية : له شيء من خصائص الربوبية من دون أن يخل بخصائص الربوبية !؟ .

يعني إذا اعتقد أنه يخلق استقلالاً يكون مشركاً .

وإذا اعتقد أنه يخلق بإذن الله لا يكون مشركاً .

يعني إذا قال لنا قائل : إذا أذن الله للناس أن يخلقوا كخلقه فمن يمنعه !؟ فلا يكون مشركاً .

إن وزان هذا قول النصراري : إذا أراد أن يتواضع فيولد من مربوبته التي خلقها ، وأذن لعباده في قتله ،

فهل يقدر على منعه أحد !؟

يا أخي الكريم تأمل الآية التي تستدل بها تعرف حقيقة فعل عيسى عليه السلام : { أَيَّ أَخْلُقُ لَكُمْ مِنْ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ } وهذا لا يعني سوى تصوير كهيئة الطير من الطين ، وهذا يشترك في القدرة عليه عيسى عليه السلام وغيره ؛ إذ ليس هو الخلق من العدم، ثم قال تعالى : { فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ } فهذه معجزة عيسى عليه السلام: نفخ في صورة الطير فكان طيراً، وهذا ليس سوى خرق للأسباب التي يخلق الله عز وجل بها مخلوقاته؛ فالخالق هو الله، والسبب هو نفخ عيسى ؛ مثل ما خرق الأسباب في خلقه عيسى عليه السلام بنفخ الملك في مريم .

إن نفخ عيسى في صورة الطير لا يدل على أنه خالق له؛ إلا بقدر ما يدل على أن جبريل بالنفخ في مريم

خالق لعيسى ، فهل تقول : إن جبريل خلق عيسى، ولو على سبيل المجاز إن كنت من القائلين به !؟ .

وبمثل هذا قل في الإحياء ، وفي الرزق إذا ذكرت مع خصائص الربوبية .

وواصل الدكتور للاستدلال على حده البحث في القرآن بنظر غير محرر مما أفسد براهين الكتاب على قارئه فقال : " يقول ابن كثير في تفسيره : { أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا } استفهام إنكاري وتقرير وتوبيخ ، أي ألهم آلهة تمنعهم وتكلؤهم غيرنا ؟ . ليس الأمر كما توهموا ، ولا كما زعموا " .

إذن فالعرب كانوا يتوهمون ويزعمون (حسب تعبير ابن كثير) أن لآلهتهم سلطة تغالب سلطة الله تعالى ، ولو أحياناً ؛ لذلك فهم يتوجهون لتلك الآلهة بالعبادة ، والحق أن التأليه لا يتأتى إلا بهذه المعاني ، وإلا لاستوى عند العرب من كانوا يؤهونهم ، بمن لم يكونوا يؤهونهم من عموم الخلق من البشر وغيرهم من الحجر ، والشجر " انتهى كلام الدكتور .

قلت : قبل أن ننظر في كلام ابن كثير ، ومراد الدكتور منه ، وحظه من الدقة والإنصاف في تعصيب مذهبه برأس ابن كثير ، تعال نبحت في معنى يلزم الاستفهام إذا كان على وجه التقرير والتوبيخ ، فلا يفارقه ، مادام ابن كثير وسائر المفسرين قد وصفوا هذا الاستفهام بأنه للإنكار والتقرير :

أصل الاستفهام طلب العلم بما لم يكن معلوماً ، فإذا استعمل فيما يُسلم العلم به بين المخاطب والمخاطب ، خرج عن أصله إلى معاني كثيرة تُعرف بحسب السياق منها التقرير والتوبيخ . مثل قول الله

جل ذكره للذين جعلوا له في الدنيا شركاء من قبل أنفسهم ، عند ورودهم عليه يوم القيامة : { وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ } ، فهذا بلا شك توبيخ لهم وتقريع ، إذ هو سؤال بـ " أين " التي تقتضي الوجود وإمكان الحضور عما قد علموا عدمه بطريق الحس الذي لا يختلف حكمه .

إذن فالساق التي قام عليها التقريع في هذا الاستفهام هو تسليمهم بأنه لا وجود في ذات الأمر وحقيقته لما زعموا وجوده . وإلا لم يكن توبيخاً وتقريعاً .

وأنت تجد ذلك من نفسك ، فإنك لا تقول لخصمك على وجه التقريع والتشفي " من يعصمك مني الآن " إلا وقد صار إلى حال يعلم فيها من نفسه أنه قد صار رهن قبضتك ، وأنها قد أحكمت عليه ، فلا مخلص له ولا مهرب ، وإلا لم يكن وجه للتقريع والتبكي .

والآن تعال إلى التقريع والتوبيخ في قول الله عز وجل : { أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا } إذ الجواب قطعاً : لا أحد ، يعني ليست لهم آلهة تمنعهم من دوننا . وهذا ما قرره تعالى بقوله { لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِمَّا يُصْحَبُونَ } ، يعني أن هذه الأصنام لا تستطيع نصر أنفسها ولا تقدر أن تجيرها من الله لو طرحها في النار ، فضلاً عن أن تجير غيرها .

وفي هذا الاستفهام حتى يكون للتقريع معنيان : أحدهما مسلم به من قبل هؤلاء المشركين ، والثاني يدفعونه مع أنه حقيقة الأول الذي يسلمون به ولازمه . فأين أخي الكريم ما يسلمونه ممن ينكرونه :

* هذه الجمادات ليست آلهة .

* إنها لا تمنعهم من الله .

لاشك أنهم يسلمون الثاني، مع أن منعهم لازم إثبات الألوهية لهذه الأصنام ، لذلك فالآية كما قال ابن عاشور : " وهذا إبطال لمعتقدهم أنهم اتخذوا الأصنام شفعاء " اهـ .

وعلى هذا يمكن ترتيب حجة الله عليهم في الآية : إذا كنتم تقرون بأن هذه الأصنام لا تقدر أن تمنعكم من الله وعذابه ، فهي ليست بألهة . وتأمل السياق الذي جمع بين هذه الآية والآيات قبلها يجلي هذا المعنى .

فالحاصل أن قضية التقريع إثبات ما لا يحتمل الإنكار أو التوهم ممن يقع عليه التوبيخ ، وأن يكون بين الدعوى التي يدعيها ، وبين هذا المعنى الذي يسلم بإثباته تناقض يستحق عليه التقريع .

والآن تعال ننظر في كلام ابن كثير - رحمه الله - : { أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا } استفهام إنكاري وتقريع وتوبيخ ، أي ألهة تمنعهم وتكلموهم غيرنا ، ليس الأمر كما توهموا ، ولا كما زعموا " اهـ .

والسؤال أخي الكريم : أين في التقريع ما أثبتوا مما توهموا فاستحقوا عليه التوبيخ ؟ :

* أن هذه الجمادات آلهة .

* أنها لا تمنعهم من الله .

الجواب قطعاً أنهم توهموا في هذه الجهادات الألوهية مع إثباتهم أنها لا تمنعهم من الله ، وهذا موضع تناقض يستحقون عليه التوبيخ والتفريع ؛ فإنها لو كانت آلهة لكانت تمنعهم من الله .

ففي الآية - على عكس ما يدعي الدكتور - دليل على إبطال اعتقاد المشركين الاستقلال بالتصرف والتأثير ، ومن ثم فهي دليل على إبطال أن اعتقاد مشركي العرب في الشفاعة كان هو صورة اتخاذ الولي من الذل . ولكن الدكتور قلب المعاني فقال : " إذن فالعرب كانوا يتوهمون ويزعمون (حسب تعبير ابن كثير) أن لآلتهم سلطة تغالب سلطة الله تعالى ولو أحياناً " .

وأين هذا : (لآلتهم سلطة تغالب سلطة الله تعالى) في تعبير ابن كثير !؟ . وأين في كلامه : " ولو أحياناً " . وأين ما انتزعه الدكتور من عبارة موهمة ، من تحقيق مذهب ابن كثير الذي يلوح ويبرق من تفسيره !؟ .

وقال الدكتور : " ويقول تعالى : { قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا } . فبين الله تعالى في هذه الآية لمشركي العرب لوازم اعتقادهم في آلهتهم ، وهي أنه لو كان اعتقادهم في آلهتهم صحيحاً من كونهم يمتلكون شيئاً من خصائص الربوبية ، للزم أن يسعوا إلى مغالبة الله تعالى في سلطانه وملكوته (تعالى الله) .

قال : ولا يصح هذا الإلزام إلا إذا كانت العرب تصرف شيئاً من خصائص الربوبية لتلك الأوثان . إذ لو أن مشركي العرب كانوا لا يعتقدون في أوثانهم شيئاً من خصائص الرب . ولو كانوا يعتقدون أنهم مخلوقات مثلهم لا يملكون تصرفاً ولا حكماً إلا تحت سلطان الله تعالى الكامل وحكمه المستقل بالتدبير = لقالوا جواباً على هذه الآية : من أين يلزمنا هذا الإلزام !؟ ونحن نرى هذه الأوثان عاجزين ، لا يملكون حكماً ولا أمراً ، فكيف يلزم على اعتقادنا أن يغالبوا خالقهم ؟! وكيف يصح الرد علينا بما لا نراه في هذه المخلوقات العاجزة " . ثم قال : " فهذه الآية تبين حقيقة معنى العبادة في قوله تعالى { مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَىٰ اللَّهِ زُلْفَىٰ } وأنها التعظيم الذي يصرف شيئاً من خصائص الربوبية لغير الله تعالى .

ولئن وقع شيء من الاختلاف في تفسير الآية السابقة بقول يخالف وجه احتجاجنا بها عليه ، ففي الآيتين التاليتين الدلالة واضحة ، والتي لا تحتمل مثل ذلك الاختلاف .

{ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ } ، ويقول تعالى : { لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يُصِفُونَ } انتهى كلام الدكتور .

قلت : لا يستقيم للدكتور استدلاله هذا إلا بأن يلزم المشركين باعتقاد الخلق في أصنامهم ، وهو لازم

له في الاستدلال بالآيات الثلاث، ونص في استدلاله بقوله تعالى: {وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} على اعتقاد المشركين بعض خصائص الربوبية في الأصنام، فالذي هنا من خصائص الربوبية هو الخلق!.
والحق أن الدكتور يفشل كالعادة في ترتيب الإلزام، فالذي في الآية هو إبطال تعدد الآلهة بإمكان التفاوت الذي يسمح بالشراكة، وهذه حقيقة اعتقاد المشركين في وجود إله يخلق ويقدر ويفعل، وآلهة لا تخلق ولا تقدر ولا تفعل.

فقوله تعالى: {إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ} هو الدليل على قوله تعالى {وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ}. وقاعدة الإلزام المسلمة في هذا البرهان: إن الذي يخلق لا يقبل الشراكة بالتصرف في خلقه. وأول هذا الإلزام أن يسلم المشركون بأنه تعالى مستقل بالخلق، وأن الآلهة لا تخلق.

والمطلوب: أن الإله لا يكون إلا مريداً فاعلاً. وهذه الأصنام ليست آلهة.
وكذا قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}. وقوله تعالى: {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَأَبْتَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا}. ويقرر ابن تيمية - رحمه الله - موضع الدلالة فيقول: "بل يبين أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإنه كما يمتنع أن يكون غيره رباً فاعلاً يمتنع أن يكون إلهاً معبوداً"^(٢٠) اهـ.
وعلى هذا فقاعدة الإلزام المسلمة في هذه الآيات الثلاث هي عدم تعدد المرید الفاعل، والمراد: أن الإله لا يكون إلا مريداً فاعلاً وهذه الأصنام ليست آلهة.

فهي دليل على عكس ما يريده الدكتور لكن نحن هنا نجد أن المعاني تنقلب عليه مرة أخرى فيفسدها على القارئ، وأصل الخلل عدم ترتيب العلوم: فإن طريق إبطال الاستقلال بالتصرف والتأثير هو الحس والمشاهدة، فعلى اضطرار من طريق الحس والمشاهدة أن الصنم المنحوت في هذه الساعة لم يخلق أرضاً ولا سماء ولا إنساً ولا جنأً، وعلى اضطرار أنه لا يتصرف في هذه المخلوقات. والذي ينكر هذا لا يكلم أصلاً فضلاً عن أن يدعوه القرآن إلى النظر والبرهان.

أما طريق إبطال اعتقاد إلهية غير الله فدلائل العقول. بإحالة هؤلاء المشركين إلى الثابت بالحس، كما في قوله تعالى: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}.

(٢٠) درء التعارض (٣٩٢/٧).

ولأنهم لا يعتقدون أن الأصنام تريد وتفعل ، ولأنهم مع ذلك يتخذونها بالعبادة آلهة مع الله فهم لا يعقلون ، وتلك حجة الله عليهم بأنهم قوم لا ينتفعون بعقولهم قد أفسد التقليد مداركهم . قال تعالى : { أَمْ حَسِبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يُسْمِعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا } . وقال تعالى : { وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ } . وقال تعالى : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ } . فعاب عز وجل عليهم بقوله { لَا يَعْقِلُونَ } فساد النظر والاستدلال، لفساد الحس والمشاهدة .

وبكل حال فإن إقرار مشركي العرب بأن هذه الآلهة - المزعومة - لا استقلال لها بتصرف أو تأثير ، هو قاعدة الإلزام التي قامت عليه بينات الكتاب وبراهينه، وأقوال المفسرين حاضرة شاهدة^(٢١)، إلا أن يقدم الدكتور مذهب المتأخرين على المتقدمين ، ثم يرجع ويحد المتأخرين بالقبوريين .

ويحصر الدكتور الشرك في معنيين لا يخرج عنهما شرك العرب فيقول : " تعدد الخالقين والمالكين والمدبرين ، وشرك الأولياء من الذل، نزه الباري عز ول عنهما في كتابه فقال تعالى : { قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبْرُهُ تَكْبِيراً } " انتهى كلامه .

قلت : الحصر غير مسلم ، والناظر في دوافع الأمم في شرك العبادة يقطع ببطلانه ، ثم إن العرب كانت تقول في تلبيتها : لبيك لا شريك لك لبيك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك .

وقوله تعالى : { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِنَ الذُّلِّ } يعني أنه لا حاجة له إلى الناصر ، وإنما يتخذ الله تعالى من عباده أولياء نعمة منه وتفضلاً عليهم، و { مِنْ } في قوله تعالى { مِنْ الذُّلِّ } إما أنها بمعنى لام التعليل ، فالمعنى أنه لم يتخذ ولياً يدفع عنه ما نزل به من الذل ، أو هي مضمنة معنى المانع ، يعني لم يتخذ ولياً يدفع به الذل عن نفسه . والذل العجز والافتقار^(٢٢)، وكلا المعنيين لا يناسب وصف العرب له تعالى بالعزيم ، قال تعالى : { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ } ، ومعنى العزيم ما لا يلحقه من عباده ضر ولا نفع ، وعامة أئمة البيان أن الدافع لشرك العرب في عبادة الله عز وجل هو شرك الشفاعة ، كما في قوله تعالى : { وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتَبْتُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } ، فهذا ذكر لنوع آخر من باب زيادة البيان .

وقوله { وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ } مناط تام للشرك ، إذ أن عبادة غير الله بغض النظر عن دوافعها شرك

(٢١) انظر شيئاً من ذلك ، الفرقان ص ٣٥-٤٨ .

(٢٢) انظر التحرير والتنوير (١٥/٢٣٩) .

في كل الملل ، وقال الرازي : " اعلم أن الكفار أوردوا سؤالاً فقالوا : نحن لانعبد هذه الاصنام لاعتقاد أنها تضر وتنفع ، وإنما نعبدها لأجل أنها تماثيل لأشخاص كانوا عند الله من المقربين فنحن نعبدها لأجل أن يصير هؤلاء الأكارب شفعاء لنا عند الله فأجاب الله تعالى : { أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ } . وتقرير الجواب أن هؤلاء الكفار إما أن يطمعوا بتلك الشفاعة من هذه الأصنام أو من أولئك العلماء والزهاد الذين جعلت هذه الأصنام تماثيل لها ، والأول باطل لأن هذه الجمادات وهي الأصنام لا تملك شيئاً ولا تعقل شيئاً؛ فكيف يعقل صدور الشفاعة عنها!؟ .

والثاني باطل لأن في يوم القيامة لا يملك أحد شيئاً ، ولا يقدر أحد على الشفاعة إلا بإذن الله ، فيكون الشفيع في الحقيقة هو الله الذي يأذن في تلك الشفاعة ، فكان الاشتغال بعبادته أولى من الاشتغال بعبادة غيره ، وهذا هو المراد من قوله تعالى : { قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا } ، ثم بين أنه لا ملك لأحد غير الله بقوله { لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }^(٢٣) .

فحقيقة شرك الشفاعة هو تعيين الشفعاء بغير إذنه ، وليس المراد (بغير إذنه) أن ذلك كان على وجه المغالبة كما يدعي الدكتور ، ولكن المراد أن هذا التعيين لم يكن عن سلطان أتاهم منه تعالى . وعن اعتقاد منهم أنه لا حاجة لهم في الإذن ، وهذا معنى وصفه تعالى المشركين بالكذب والافتراء عليه في إدعائهم هذه الشفاعة بقوله { قُلْ أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } .

قال الطبري : " يقول تعالى ذكره : ويعبد هؤلاء المشركون الذين وصفت لك يا محمد صفتهم من دون الله الذي لا يضرهم شيئاً ولا ينفعهم في الدنيا ولا في الآخرة ، وذلك هو الآلهة والأصنام التي كانوا يعبدونها ، { وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ } . يعني : أنهم كانوا يعبدونها رجاء شفاعتها عند الله ، قال الله لنبية محمد صلى الله عليه وآله : { قُلْ } لهم { أَتَنْبِئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ } يقول : أتخبرون الله بما لا يكون في السموات ولا في الأرض؟ . وذلك أن الآلهة لا تشفع لهم عند الله في السماوات ولا في الأرض . وكان المشركون يزعمون أنها تشفع لهم عند الله ؛ فقال الله لنبية صلى الله عليه وآله : قل لهم : أتخبرون الله أن ما لا يشفع في السماوات ولا في الأرض يشفع لكم فيها؟ . وذلك باطل لا تعلم حقيقته وصحته ، بل يعلم الله أن ذلك خلاف ما تقولون ، وأنها لا تشفع لأحد ، ولا تنفع ولا تضر { سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } يقول : تنزيهاً لله وعلواً عما يفعله هؤلاء المشركون ، من إشراكهم في عبادته ما لا يضر ولا ينفع ، وافتراءهم عليه الكذب " ^(٢٤) .

(٢٣) التفسير الكبير (٢٦/٢٤٨) .

(٢٤) تفسير الطبري (١٥/٤٦) .

إذن فحقيقة دعواهم الشفاعة افتراء الكذب على الله بالإخبار عما لا يكون بأنه كائن ، لا اعتقاد مغالبة هذه الأصنام لله عز وجل . ومقتضى فعلهم هذا بتعيين الشفعاء الانتقاص من ملك الله عز وجل ، وفرق بين اعتقاد الشفاعة وبين اعتقاد مقتضاها من الانتقاص لملك الله عز وجل .

وحتى تعرف حقيقة ما يفعله الدكتور انظر :

* ادعى المشركون شفاعة بغير سلطان أتاهاهم .

* استدل الله على بطلانها بأن هؤلاء لا يملكون شيئاً .

* فدليل بطلان دعوى الشفاعة ومقدمته المسلمة أن هؤلاء الشفعاء - المزعومين - لا يملكون شيئاً .

وإلا لم تكن حجة لازمة .

* إذن فحقيقة البرهان والحجة : إذا كنتم تعلمون أنها لا تملك شيئاً فكيف تقولون إنها تشفع؟! .

* فجاء الدكتور فقلها فقال : إذا كانوا يعتقدون أنها تشفع فهم يعتقدون أنها تملك .

فالدكتور هنا عاملهم معاملة عقلاء أهل النظر الذين يرتبون الدليل على حقه، في نفس الوقت الذي عاملهم فيه معاملة المجانين؛ فألزمهم خرق الحس، فأفسد قاعدة الإلزام المستندة إليه ، فلم يبق شيء لا نظر ولا حس ولا برهان ، وأعطى المشركين الحق أن يقولوا لآيات الكتاب : فكان ماذا نحن نعتقد أنهم يملكون ومن ثم فهم يشفعون ، وهكذا هدم براهين الكتاب ؛ ليقم لنا على هذا الهدم حده لمعنى العبادة والشرك . نحن إذن أمام باحث تنقلب عليه المعاني ووجوه الإلزام ، وأن ذلك قد صار سجية وعادة له ، فهذه صورة بينة للخطأ في ترتيب العلوم ، وكيف يترتب عليه أن يتحكم المستدل بنظرٍ فاسد فيما هو مستند إلى الحس فيدفعه ويخالفه .

إن موافقة الدكتور لحد القبوريين لكل من معنى العبادة والشرك ، فيما قد لاح لكل أحد فساده في ذاته ، وفساده باعتبار ما آل إليه من تأصيل الشرك وحراسته .

وتلك الزيادة التي زادها عليهم . وهذا الدليل الذي نصبه على تلك الزيادة في ربوبية عيسى عليه السلام . ونظرة المشوش المقلوب في آيات الكتاب الذي من شأنه إفساد براهينه الساطعة على الناس .

كل ذلك كان كفيلاً بإسقاط هذا البحث وغض الطرف عن النظر في باقيه ، ولكن لدينا غرض في استكمال مناقشته ، إذ نريد أن ندفع بالمدارسة عبر بحثه إلى زاوية أخرى ، إلى فهمه لحقيقة قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((وإنما لكل امرئ ما نوى)) . وأثر هذا الفهم على ما طريقه الحس واللغة ، وهل صادم

فهمه هذا الفطرة التي غرزاها الله في قلوب بني آدم من العلاقة بين الألفاظ والهيئات وبين المعاني وما أودع في قلوبهم من دلالات ذاتية للأقوال والأفعال ، هي أسبق من أحكام العقل^(٢٥) والشرع .

يقول الدكتور الشريف : " فالعربي كان يطلب من الرجل مثله أن يعينه وينصره ، وكان يطلب من أهته أن تعينه وتنصره ، فما الفرق الذي كان مستقراً في قلب العربي جعله مشركاً في طلبه من أهته ، ولم يجعله مؤلهاً بقية الناس في طلبه منهم ؟ .

ثم رتب على ذلك أن " الفرق هو ما في قلب العربي من اعتقاد أن للآلهة تصرفاً في الكون وتأثيراً على أمر الله على صورة الولي من الذل التي ذكرها ربنا في كتابه الكريم "

قلت : على رسلك أخي الدكتور، فكأنك قد مضيت في بحثك في تحرير معنى العبادة بالمقلوب؛ فاستدبرت ما حقت أن تستقبله، فانظر أول شيء إلى معنى في ذات اللفظ فأثبتته ثم انقش؛ فأثبت لنا أولاً ما تعارف عليه العرب والعجم في اللفظ ذاته من المعنى ، فلا شك أن هذا اللفظ " انصري " إذا كان في **الدعاء** يستدعي فعلاً ، ما بين دلالاته الذاتية وبين الدلالة الذاتية للفظ " انصري " إذا كان في الطلب العادي ما بين السماء والأرض .

وهذه الدلالة الذاتية للأفعال والأقوال أسبق إلى الفهم من طريق اللغة والحس من البحث والنظر عن مثير الأقوال والأفعال في قلب المكلف عربياً كان أو أعجمياً .

فهب أي أجبتك : الفرق في البساط الذي جرى عليه اللفظ " انصري " ، والذي يحدد في القول - ذاته - معنى الدعاء دون الطلب الذي يجرى على وفق العلاقة بين الأسباب والمسببات ، وهذا حكم في الفعل من جهة الحس واللغة، فهل ترجع فتقول : إن الذي يحدد معنى العبادة في هذا الدعاء هو ما في قلب العربي من اعتقاد التصرف والتأثير !؟ .

أنت تقول هذا وأزيد منه كما قد تقدم ، ولكننا نريد منك هنا أن تنتقل بالبحث خطوة فتذكر توصيف الفعل أو القول بأنه دعاء ، ولا تقفز على تلك الخطوة، فحتى يكون البحث أميناً كان يجب أن تقول : هذا دعاء وشرط كونه عبادة هو ما في قلب العربي من اعتقاد الاستقلال بالتصرف والتأثير . ولولا هذا الاعتقاد لما كان الدعاء عبادة .

إن الدكتور يتحاشى دائماً أن يصف القول بأنه " دعاء " ، وعندما اضطر إلى ذلك قال " طلب الحوائج من الموتى " ولم يذكر لفظ دعاء ، وربما تظن أنه يتجنب التصادم المباشر بحد النبي صلى الله عليه

(٢٥) انظر ص ٨ ، وص ٩ .

وسلم في الدعاء بأنه عبادة . لا وإنما يتغافل عما هو أسبق من الشرع ، يتغافل عما هو ثابت من جهة الحس واللغة التي أودعها الله في قلوب عباده .

ثم يقول : " وقد كان العرب أعرف الناس بما تعنيه كلمة (العبادة) ولذلك قالوا : ((ما نعبدهم)) ولم يقولوا أي عبارة أخرى ، كنطلبهم ، أو حتى نعظمهم ، لأن الطلب والتعظيم لفظان لا يبينان حقيقة العبادة ... "

قلت : على رسلك أخي الكريم ، كذا العجم كانوا يعرفون في هذا معنى العبادة ، فكل أحد كان يمر بالعربي وهو واقف أمام صنمه رافعاً يديه يقول له في تبتل وخشوع : انصربي ، ارزقني ، اشفني ... سيقول مشيراً إليه : هذا يدعوه ، هذا يعبده ، فكل أحد عربياً كان أو أعجمياً يعرف هذا من نفسه ، فال يوناني القديم كان يعرف هذا من نفسه أمام آلهته ، وكذا الهندي أمام آلهته المتعددة ، وكذا المجوسي أمام النار ... فهذا شيء ثابت من جهة الحس قبل الشرع ، بل هو في ذات الأمر معيار لصحة حكم العقل . إن اشتراط النية أو البساط في تعيين معنى اللفظ " انصربي " هل هو دعاء أو ليس بدعاء شيء ، وملاحظة مثير الدعاء باللفظ " انصربي " في قلب العربي أو العجمي شيء آخر ، وكلاهما غير اشتراط ما في قلب هذا العربي من الاعتقاد في تعيين أن دعاء الصنم كان عبادة له .

فالأول : تعيين معنى في اللفظ ، وهذا يتعلق بإرادة المكلف وعلاقتها باللغة .

والثاني : من باب ملاحظة العلاقة بين العلة ودليها^(٢٦) .

والثالث : من باب إبطال العلة الثابتة من طريق الحس واللغة قبل الشرع ، بدعوى البحث عن معنى

في دليها . ومآله إلى القرمطة ، وفيه من معناها :

أنه من أفسد ما يكون للعلاقة بين الألفاظ والمهيات وبين معانيها ، ومآله إلى إسقاط اللغات ، واللغات هي أدمغة الأمم .

ومن أفسد ما يكون للعلاقة بين أقوال المكلفين وأفعالهم وبين حقائق الدين وأحكامه ، ومآله إلى إسقاط الشرائع ، لما فيه من تخطي إناطة تلك الأحكام بأظهر الأوصاف وأقربها وأسبغها إلى الفهم من طريق اللغة والحس والشرع (الدعاء هو العبادة) ، إلى ما قد يختلف النظر في تحقيقه من لوازم العلة في قلوب المكلفين أو حكمها أو أثرها .

(٢٦) من المعلوم أن دليل العلة هو لازم من لوازمها ، أو أثر من آثارها ، أو حكم من أحكامها . وكل ذلك ليس هو العلة ؛ فلو قلنا أن الرائحة مثلاً دليل على الخمر ملازم لها لا تنفك عنها ، كانت الرائحة دليل العلة في قياس النبيذ على الخمر . وهذا غير العلة الموجبة للتحريم فهي الإسكار . والصواب صحة التعليل بكل منها .

إن هذا التعيين لحقيقة الأقوال والأفعال قضية أسبق من حكم الشريعة عليها بأنها توحيد أو شرك ، وهي أيضاً غير قضية البحث في الشريعة لإثبات مانع في محل تحقق العلة يمنع من موجبها من التكفير، أو ما يعرف بالبحث في العوارض وبخاصة الجهل ومن يعتبره ومن لا يعتبره وصفة هذا وذاك، ولكنها قضية التخطي لما هو ثابت في الألفاظ وهيئات من المعاني من طريق الحس واللغة .

والحق أن الدكتور قد بنى بحثه كله في معنى العبادة على هذا التخطي للعلاقة بين إرادة اللفظ أو الفعل، وما فيه من الدلالة الذاتية، إلى الإحالة على ما في قلب العربي من الاعتقاد، وبغض النظر عن حده لهذا الاعتقاد، وقد تعرضنا له من قبل وسنعود إليه إن شاء الله ثانية، فإن هذا التخطي يجعل بحثه كله نوعاً من الاحتيال على اللغات بإسقاط تعيين المراد بالألفاظ، وهيئات الأفعال، ومن ثم إسقاط الدلالة الذاتية لهذه الأقوال، وتلك الأفعال .

فالدكتور يرى أن : قول العربي " انصرتني " أمام أخيه العربي، مثل قوله " انصرتني " أمام الصنم، وأن " القيام في الصلاة " مثل " القيام للوالدين " ، وأن هذا " سجود ، وسجود " ثم يدعي أن الذي يميز بين هذه المتماثلات ما في قلب العربي من الاعتقاد .

وهذا دفع بالصدر لأحكام اللغة في العلاقة بين الحرف ، والقول ، ودلالته الذاتية ، إذ ليس هناك في ذات الأمر متماثلات : فكما أن للقصد حكماً في الحرف يصير به قولاً لا لغواً ، فله حكم في القول يمحضه في ذاته في معنى دون آخر . وكما أن للقصد حكماً في الهيئة تصير بها فعلاً ، فله حكم في الفعل يمحضه في ذاته في معنى دون آخر .

وكل هذا ثابت من طريق الحس واللغة، إذ ليس مرادنا بالقصد هنا الباعث على القول أو الفعل؛ فهذا شيء آخر، له تعلق بحكم الشرع فيما تعين من فعل المكلف وقوله .

فقوله " انصرتني " بذاته في هذا المقام دعاء ، وهو غير قوله : " انصرتني " الآخر ؛ لأنه بذاته طلب عادي ، وهذا بذاته " قيام في صلاة " أي صلاة كانت ، فهو غير " قيام للوالدين " ، وهذا بذاته " سجود تقرب " لكائن من كان ، وهو نوع من وضع الجبهة على الأرض يختلف في حقيقته عن " سجود تحية " ؛ لأنه نوع آخر^(٢٧) من وضع الجبهة على الأرض .

(٢٧) انظر ص ٣٠-٣٢ .

أما الدكتور فبني تمييزه بين الأفعال بعضها عن بعض ، بالبحث في قلب العربي عما يثيرها من المعاني ، وغاية فعله أنه بحث عن مطلوب نظري ، بينما عقلاء العالم يثبتون وصفاً في الفعل يميزه عن غيره من جهة ضرورة الحس واللغة .

فكل أحد كان يمر بالعربي وهو يقول لأخيه العربي " انصري " سيقول هذا يطلب منه طلباً عادياً ؛ ولأن هذا حكم من جهة الدلالة الذاتية للفظ في هذا المقام فلن يختلف فيه أحد .

وكل أحد كان يمر بالعربي الذي يقول لصنمه في بتل وخشوع " انصري " سيقول هذا يدعوه ؛ هذا يعبد ، ولأن هذا حكم من جهة الدلالة الذاتية للفظ في هذا المقام فلن يختلف فيه أحد .

وكل أحد يمر بالرجل يقول بتتل وخشوع أمام قبر البدوي " اشفني يا بدوي ، ارزقني ، اعطني ولداً ... " ينبغي أن يقول : هذا يدعوه ، هذا يعبد ؛ لأن هذا من حكم الحس واللغة الذي لا ينبغي أن يختلف فيه أحد . أما الاختلاف الحاصل فيه بالفعل فإنما هو من جهة فساد المدارك بالتقليد ، وإنشاء دلالات جديدة للألفاظ والأفعال ، والذي يبحث في عدم التكفير بهذا يبحث في أثر هذا التقليد المفسد للمدارك في إثبات مانع يمنع موجب العلة ، وهذا شيء ، والقول بأن الدلالات قد تغيرت شيء آخر ، والعزم على تغييرها شيء ثالث أخشى أنه من سحر يهود الذي بدأ مع عبد الله بن سبأ فلم ينته ؛ لذا حرصت في كتيب الفرقان من وقفة أمام الفرق بين القول بالمجاز العقلي وتغيير القبورين لدلالات الألفاظ . وهناك قصة طريفة استظهر بها الغماري اعتبار دلالة جديدة للفظ الصريح الجلي ، قصة جمعت بين محمد عبده ، والظواهري ، والقروية . وقل إن شئت إنها قصة التقليد بين الأستاذ والتلميذ والضائع الجديد . قال الغماري في محكمه : " ومما يحكى عن الشيخ محمد عبده أنه كان مرة جالساً مع الشيخ الظواهري الكبير بجانب ضريح السيد البدوي - رضي الله عنه - وجاءت قروية تزور فسمعها تقول : يا سيد يا بدوي اشف لي ابني فتغيظ الشيخ محمد عبده ، وقال للشيخ الظواهري - وكان شيخاً للمسجد - أنت هنا تسمع هذا الكفر الصراح ولا تنكره ؟ .

فصاح الشيخ الظواهري بالقروية وقال لها سمعناك تطليين من السيد البدوي أن يشفي ابنك وهل هو يشفي المرضى ؟ فقالت له : لم أرد هذا ، وإنما أردت أن السيد البدوي بما له من منزلة عند الله يطلب من الله شفاء ابني وأنا عارفة أن الشفاء بيد الله .

فقال الشيخ محمد عبده : أما إذا كان ذلك كما تقولين فلا كفر^(٢٨)هـ.

(٢٨) الرد المحكم المتين ص ١٠٨ .

قلت : إن تغيب محمد عبده واندفاعه الأول " أنت هنا تسمع هذا الكفر الصراح ولا تنكره؟ " هو حكم الحس المهجمي الذي يهجم على النفس، أما قوله الآخر " أما إذا كان ذلك كما تقولين فلا كفر " فهذا حكم النظر الفاسد الذي استدرجه إليه صاحبه الظواهري شيخ القروية - فيما يبدو - الذي لقنها هذا الدرس من قبل ، فالرجل كما هو ظاهر من سدنة البدوي وحراس الشرك .

وهو نظر فاسد تخطى به البحث في أثر التقليد في إفساد حس هذه القروية ، كأن يقول : امرأة جاهلة فلا تكفر، إلى إفساد حكم اللغة والحس لديه ذاته " أما إذا كان ذلك كما تقولين فلا كفر " ، إنه الضائع الجديد في مدرسة إفساد الحس والعقل .

وهذا حقيقة ما يحدث الآن ومن قبل : إعادة صياغة عقل هذه الأمة ، بإعادة صياغة حسها الضروري عبر النظر الفاسد ، الذي يتلاعب فيما غرزه الله في قلوب بني آدم من العلاقة بين الألفاظ والمعاني .

هذا الذي يحدث له وجه شبه كبير بما فعل شاؤول اليهودي باتباع عيسى عليه السلام ، من إفساد مداركهم بقطع العلاقة بين الألفاظ ومعانيها الثابتة من طريق الحس ، والتي تدفع هذه العقيدة التي هي في حقيقتها خصام مع الحس ، والفطرة ، وأحكام العقل ، قبل أن تكون خصاماً مع الإيمان^(٢٩) . وإلا قل لي بربك : كيف تحول قول القائل : وما الكلب والخنزير إلا إلهنا من ديوان الكفر إلى ديوان الولاية؟! أو حتى إلى العذر الذي يبقى على وصف الإسلام!؟ . وقل لي : كيف صار إرادة الصنم بالسجود فعلاً متعدد الجهات!؟ . وكيف صار دعاء الأولياء أولى من دعاء الله عز وجل

وكل هذا داخل في حد التبديل لأصل الإسلام ، وكل هؤلاء لهم وجه شبه بشاؤول . وكأن الدكتور - وفقه الله - قد ابتلع الطعم ؛ فتجده يتخطى في تمييزه لحقيقة الفعل أو القول الوصف من جهة اللغة والحس، إلى التنقيب في قلب العربي عما يثيرهما - القول والفعل - من المعاني ، ثم يرجع إلينا بمعنى هو أفسد من كل المعاني التي حد بها الخميني والقبوريون لمعنى العبادة .

فالدكتور يسقط أثر الحس واللغة في تحرير معنى الفعل أو القول ، في التمييز بين ما هو دعاء العربي صنمه وعبادته له وبين الطلب العادي ، ويجعل البحث في هذا التمييز إلى اعتقاد العربي في صنمه التصرف والتأثير بغير إذن الله . نحن إذن نتقدم خطوة كبيرة في الطريق إلى أصل الضلال في العالم ، الإعراض عن طريق الحس والضرورة ، وتخطيه إلى البحث والتنقيب عن مطلوب نظري .

(٢٩) انظر ص ٩-١٢ .

إن الدكتور كما ترى قفز في وصف قول العربي أمام صنمه " انصري " على كلمة الدعاء ، هناك إذن حلقة مفقودة في تحرير الدكتور لمعنى القول والفعل، وهي حكمٌ في الفعل أو القول من جهة الحس واللغة، لا بد من تحريره أولاً قبل أي شيء، والحق أن الدكتور أسقط بهذا التخطي محل عمل النية أو البساط الذي جرى عليه القول أو الفعل، ثم جاء يلزماً ويدعي : ((وإنما لكل امرئ ما نوى)) فكيف نحرر العبادة بالقول أو الفعل!؟. وكأن هؤلاء الأئمة الأكابر الذين افتتحوا حد العبادة بالقول والفعل شلة من الحمقى والمغفلين .

ولو حرر الدكتور ما أسقط لارتاح وأراح، ولما أحوجنا أصلاً إلى الإحالة إلى التنقيب عما في قلب العربي من الاعتقاد، لنميز به العبادة من الطلب أو الاحترام أو التحية؛ فإن هذا التمييز الأولي من جهة اللغة والحس أسبق إلى الفهم وأضبط في تحقيق المعاني الشرعية .

وكان أصل هذا الخلل في تحرير معاني الأفعال والأقوال ، خلل في فهم القدر المشترك ، وعدم فهم أنه ليس في الخارج إلا الأشياء المعينة المتميزة بدلالاتها الذاتية ، وأن هذا فعل معين له دلالة ذاتية تختلف عن الدلالة الذاتية عن ذلك الفعل الآخر ، قبل النظر في اعتقاد المكلف . وهذا من باب حسن الظن بالدكتور .

والآن خلنا أيها الكريم من العربي وقلبه وما فيه ، وتعال إلى شيء أوضح لمرادنا ومرادك ، وفي نفس اللفظ الذي دعوتنا إلى النظر فيه " انصري " ، ولست أدري مبلغ حظك في اختياره دون غيره من ألفاظ الدعاء . قال ابن تيمية - رحمه الله - : " ولا يجوز أن يقول للملك ولا نبي ولا شيخ سواء كان حياً أو ميتاً اغفر لي ذنبي ، ولا انصري على عدوي ، ولا اشف مريض ، ولا عافني أو عاف أهلي أو دابتي ، وما أشبه ذلك ، ومن سأل ذلك مخلوقاً كائناً من كان فهو مشرك بربه من جنس المشركين الذين يعبدون الملائكة والأنبياء والتماثيل " (٣٠)هـ.

فانظر إلى قوله " سواء كان حياً أو ميتاً " فنحن نعلم بالضرورة أن طلب النصرة من الحي بـ " انصري " شيء لا إشكال فيه ، فالمراد قطعاً استعمال اللفظ على بساط الدعاء ، كأن يجلس في مصلاه بعيداً عن شيخه هذا الحي ، ثم يقول رافعاً يديه انصري يا شيخ فلان . فأى شيء تسمي هذا!؟. هذا في اللغة دعاء غير الله = عبادة غير الله ، فلا زال الناس يعرفون في الأقوال، والأفعال، والهيات جهات تحقق معنى العبادة، ويتعارفونها فيما بينهم. أما فساد مداركهم بالتقليد فلا يغير الحقيقة الثابتة في ذات الأمر .

(٣٠) مجموع الفتاوى (٦٨/٢٧) .

إن تقييد الدكتور شرك العربي باعتقاده استقلال صنمه بالتصرف والتأثير فيه من معاندة الضرورة ومراغمة البدهة ما فيه^(٣١) ، ولكن هب أننا سلمنا للدكتور ثمرة بحثه بأن الحكم في أقوال الناس وأفعالهم بأنها شرك، موقوف على معرفة ما في قلوبهم من الاعتقاد والتحقيق منه، وهب أننا سلمنا للدكتور قوله في أن هذا المعنى الذي سيثير اللفظ "انصري" في قلب العربي هو الاستقلال في التصرف في الكون والتأثير فيه . فمن أين يُسلم له اختصاص وصف الشرك بهذا الحد ، حتى يحاكمنا إليه في تحريره المعنى الشرعي للعبادة ، ومن ثم ينطبق على قلوب سائر المكلفين من الإنس ، والجن ، عرباً كانوا أو عجماً؟! . سبحان الله ، وكأنه لم يكن في الدنيا إلا هذا العربي وقلبه وما فيه ، وكأن العبادة لم يُعرف لها معنى قبل الوقوف على ما في قلب هذا العربي ، ومعرفة ما يثير فيه قوله " انصري " أمام صنمه، وكأن الهنود - على سبيل المثال - الذي كانوا ولا زالوا يعبدون المرأة عارية ، ويعبدن الرجل عارياً ، أو حتى يعبدون أعضاء التناسل ؛ كانوا مشركين باعتقادهم في معبوداتهم تلك الاستقلال بالتصرف في الكون والتأثير في أمر الله!؟ .

أما نخشى يا دكتور أن يخرج عليك أحد فيقول : ليس في هذه المعبودات محل يصلح لإناطة الوصف المعبر للشرك - الاستقلال بالتصرف والتأثير - فلا شرك بتلك العبادات . أو يقول : إن الذي يعبد بوذا احتراماً وتبجيلاً ليس بمشرك لأنه لا يعتقد فيه الاستقلال بالتصرف والتأثير!؟ .

يا أخي القارئ إن دوافع الناس واعتقاداتهم في معبوداتهم لا حد لها ؛ والكلام فيه يطول ، وغاية بحث الدكتور أن يكون حداً منه لما كان به مشركو العرب مشركين ، لو صح لما لزم أبداً أن يكون حداً لا يخرج عنه معنى العبادة، فكيف وقد كذبه فيه أئمة البيان عن معاني القرآن!؟ .

ونحن لا ننكر أبداً ملاحظة العلاقة بين ألفاظ الدعاء، وبين ما في قلب المكلف، باعتباره أصلاً ودافعاً لا شرطاً في إثبات الشرك في محل تحققه بدعاء غير الله عز وجل .

إن من أجل وصف المعبود ، أنه الولي الناصر . قال تعالى: { وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى } . وفي قوله تعالى : { مَا نَعْبُدُهُمْ } بيان أن الولي هنا في الآية { أَوْلِيَاءَ } بمعنى المعبود ، وفي هذا من المعاني أن أظهر ما تطلب به العبادة هو النصرة والمعونة وجلب النفع ودفح الضرر في الدنيا والآخرة ؛ وهذا وجه تسمية المعبود الحق سبحانه بالولي .

(٣١) انظر ص ١٢ ، وانظر الفرقان ص ٤٨-٦٤ .

وهذا ما يقول له أهل العلم : إن توحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية . وبغض النظر عن من يسلم بالتقسيم من حيث التسمية أو حتى ينكره ، فالمعاني صحيحة على وجه القطع ، ففي جردها إفساد براهين القرآن على الناس .

كذا دعاء المشرك صنمه بـ " اشفني ، انصرني ، ارزقني ... " يتضمن بذاته اعتقاد النصره والمعونة منه . (ضع نقطة فقد تم مناط الشرك) . فالعلة هنا : دعاء غير الله = عبادته = إثبات إلهية له ، ودليل العلة الملازم لها اعتقاد النصره .

أما تفاصيل اعتقاد تلك النصره فشيء آخر هل هي : اعتقاد الخلق ، أو اعتقاد الاستقلال بالتصرف والتأثير ، أو اعتقاد الشفاعة . فهذا كله بحث في مناط آخر للشرك في الربوبية ، يدلك على ذلك أنه لو اعتقد من غير أن يدعو كان مشركاً . فهذا مناط وذاك آخر ، ويأتيك - إن شاء الله - مزيد بيان .

وحتى يبرهن لنا الدكتور على حده في العبادة دعانا إلى مثال من الفعل وهو السجود ، فقال :
" والعمل الثاني هو السجود لله تعالى ، فكيف كان يفرق يعقوب عليه السلام بين السجودين : سجود لله تعالى ، وسجود ليوسف عليه السلام ؟
وكذلك الملائكة عليهم السلام ...

الجواب الذي لا محيد عنه أن سجود يعقوب عليه السلام ليوسف عليه السلام ، وأن سجود الملائكة عليهم السلام لآدم عليه السلام كان سجود مخلوق لمخلوق ، وليس سجود مخلوق لمخلوق ، ولا سجود مخلوق لمالك مدبر متصف بصفات الكمال المطلق ، لذلك لم يكن هذا السجود ليوسف وآدم عليهما السلام من الشرك في شيء . ولا كان فيه شبهة شرك .

وأنبه : أننا لا نتحدث هنا عن حكم السجود في شريعتنا ، وأنه محرم لغير الله تعالى في ديننا ، فتحریم السجود لغير الله في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم حكم يختلف باختلاف الشرائع ، لكن التوحيد لا تختلف فيه الرسالات ، وهو ما نتحدث عنه هنا ، ولا تلازم بين كون الفعل محرماً ، وكونه شركاً ، فالسجود لغير الله تعالى محرماً ، لكنه لا يكون شركاً إلا إذا قصد به تعظيم المتصف بشيء من خصائص الربوبية " اهـ .

قلت : أولاً لو سلمنا أن سجود التحية في الشرائع السابقة كان بوضع الجبهة على الأرض لا الانحناء كما ذكره بعض المفسرين ، فالسجود الذي هو وضع الجبهة على الأرض ليس - كما يقول الدكتور - فعلاً واحداً له جهتان : جهة القربة ، وهي العبادة ، وجهة التحية ، وإنما هما فعلان متميزان : سجود قربة ، وسجود تحية ، كلاهما له حقيقة مختلفة عن الآخر ؛ إذ الفعل كما قد تقدم تتميز حقيقته بقصد هيئته ، بل

حتى الهيئة ذاتها متغيرة ، وإلا هل يظن الدكتور أن يعقوب عليه السلام كان يسجد ليوسف في غيبته!؟. لقد كان الأقرب لبحث الدكتور أن يقارن بين سجود التحية للحج، والسجود للصنم فكلاهما وضع الجبهة في الأرض لمن يرى ، ولكنه لم يفعل !.

ولو فعل لقلنا له : أيضاً في الحس ما يميز بين كل من : وضع الجبهة على الأرض للتحية ، وإرادة وضع الجبهة على الأرض للصنم أو الصليب .

والدكتور يقول : " سجود وسجود " وكأنه يتصور أن بينها قدراً مشتركاً في الخارج ، وهو وضع الجبهة على الأرض . والحق أنه ليس هناك شيء مشترك في الخارج ، فهذا نوع وذاك نوع آخر ، يدلك على هذا أنه إذا لم يحتل وضع الجبهة على الأرض سوى القربة كوضعها للصنم أو الصليب كان شركاً بذاته، غير موقوف حكمه على ملاحظة شيء آخر .

وعلى ذكر السجود للصنم فها هنا منحة لمحمود وغيره من مدعي السلفية ممن يرى أن السجود للصنم أو الصليب ليس كفراً بذاته ، ثم فرع بعضهم بأنه لا يكون كفراً إذا كان لطلب الدنيا .

هنا شيء طريف لرأس في الضلال التزم في القول بأن وضع الجبهة على الأرض نوع واحد لازماً عجبياً فريداً . وهو أبو هاشم ابن أبي علي الجبائي المعتزليان ، كان وأبوه رأسين كبيرين في الضلال ، ومع أن أبا هاشم كان وعيدياً يرى خلود أهل الكبائر في النار إلا أنه كان سكيراً محترفاً لا يدع الخمر .

وأصل قوله في مسألة السجود للصنم أن الإرادة والكره لا تتواردا على محل واحد [هنا موضع الخلل : محل واحد] من جهتين مختلفتين، فوضع الجبهة على الأرض إذا كان مراداً ؛ لأنه طاعة لله عز وجل فمحال أن يكره إذا كان للصنم .

ونقل عنه البغدادي قوله : " لا يكون المرید للشيء مریداً له إلا من جميع وجوهه ، حتى لا يجوز أن يكرهه من وجه " ومن ثم خلص إلى أن السجود للصنم غير مكروه بذاته .

قال البغدادي : " وذكر في جامع الكبير أن السجود للصنم لم يكرهه الله تعالى ، وأبى أن يكون الشيء الواحد مراداً مكروهاً من وجهين مختلفين " (٣٢) أهـ.

وهذه معدودة في فضائحه ، ترجمها البغدادي بقوله : " الفضيحة الخامسة من فضائحه " . فلعله كان في حال سكر بين وهو يقرر هذه الفضيحة التي لم يسبق إليها . هاهنا إذن لراغبي الإثارة والبحث عن الغريب الشاذ ولراغبي الهدم للإسلام شيء يستحق نظرهم .

(٣٢) الفرق بين الفرق ص ١٩٣ .

أما هل يتغير وصف الفعل فيصير وضع الجبهة على الأرض على سبيل التحية شركاً بعد أن لم يكن؟! فالجواب : لا قطعاً .

وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر؛ فإن وضع معاذ جبهته على الأرض تحية للنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن شركاً قد منع الجهل من موجهه ، فهذا غلط . وبعض الناس يستدل بهذا الغلط في إثبات العذر بالجهل في مسائل الشرك الجلي .

وإن كانت واقعة معاذ - رضي الله عنه - تفيدهم معنى آخر : أن الجهل بالدليل كعدمه في حق الجاهل ، وإن كان على هذا التقرير أيضاً إيرادات .

وكل من جهل ارتفاع الإباحة في وضع الجبهة على الأرض على سبيل التحية في شريعتنا فحكمه كحكم معاذ - رضي الله عنه - .

ولا أظن أن مراد الدكتور هو نفس مراد محمود سعيد الذي يعاير الوهابية في إطلاق التكفير بالسجود لغير الله .

وكان مناط إطلاق هذا التكفير عند من أطلقه - والله تعالى أعلم - هو عدم تصور جهل المكلفين في بلاد الإسلام بأن الشريعة قد عينت في وضع الجبهة على الأرض معنى التقرب لله عز وجل ، وأنه قد صار علماً على قصد القربة . ولشيخ الإسلام الإمام الأكبر عبد العزيز بن باز - رحمه الله - فتوى في هذا :

س ٤ : السجود والذبح لغير الله ، إذا كان عن جهل ، أو كذا الذبح هل فيه فرق بين الجهل والتعمد؟
ج : هذه من الأمور التي لا تجهل ، من عملها يكفر وعليه التوبة إذا كان صادقاً ، وعليه التوبة فمن تاب تاب الله عليه ، المشركون تابوا وتاب الله عليهم يوم الفتح ، وهم معروف كفرهم وضلالهم في مكة ، فلما فتح الله مكة ، ودخلوا في دين الله قبل الله منهم .

أما سجود معاذ بن جبل للنبي صلى الله عليه وسلم فهو متأول يحسب أنه جائز ، وبين له النبي صلى الله عليه وسلم حرمة ذلك ، بعدما استقرت الشريعة ، علمه أن السجود لله ؛ لقوله سبحانه : { فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا } وانتهى الأمر ، كان معاذ جاهلاً فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ، بعد أن استقرت الشريعة ، علمه وعلم الأمة أن السجود لله ، كما قال سبحانه : { فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا } ، ويقول تعالى : { قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ } ، فالذي بين للمسلمين أن من يسجد لغير الله يكون كافراً ، وعليه التوبة^(٣٣) اهـ .

(٣٣) مجموع فتاوى ابن باز (٢٨/١٤٦) .

والأقرب أنه - رحمه الله - قد بنى جوابه على عدم تصور الجهل باختصاص السجود بالمعبود ، وأنه قد صار علماً عليه، ومن ثم فالساجد يقصد بوضع جبهته على الأرض ما يُقصد به المعبود بالسجود من التقرب والتزلف والخضوع له سبحانه . فقوله - رحمه الله - " هذه الأمور لا تجهل بين المسلمين " وقوله : " استقرت الشريعة " فيه إشارة إلى هذا المناط .

وإذا تأملت في ذلك علمت أنه ليس وصفاً لسجود التحية بالشرك، ولكنه منعٌ من سماع الدعوى من مدعيه . كالذي يمنع سماع دعوى الجهل بالمعلوم من الدين بالضرورة في حال، ويقبله في آخر؛ يدل ذلك على هذا إمكان قبول نفس الدعوى ممن يُتصور منهم الجهل كحديث عهد بالإسلام ، من غير أن يصح القول بأنه قد وقع بسجوده في شرك منع الجهل من موجب ، وهذا شيء آخر غير القول بتعيين الشريعة لمعنى في وضع الجبهة على الأرض ، تجعله - في ذات الأمر - نوعاً واحداً فلا يحتمل غير القربة .

وظني القاصر أن الجهل في سجود التحية متصور وأنه يسمع من مدعيه ، والله تعالى أعلم . وأنا أعرف أيها الرجل الشريف - في الوهابية - من يقول في حكم السجود تحية بمثل قولك ، مع أنه - فيما يقال - لا يعذر بالجهالة ، وحجته في ذلك أن الحقائق لا ترتفع بالنسخ ، وإنما يرتفع حكمها ، وحقيقة وضع الجبهة على الأرض تحيةً باقية ، وعلم المكلف بنسخه لا يزيده عن كونه فاسقاً بمخالفة النهي .

لكن بحث الدكتور في السجود - كسائر بحثه مبسّر ، لا يكتمل بغير تحرير القول في السجود للصنم ، والسجود للصليب ، والسجود للقبر؛ فلعله استبقى ذلك لكتابه الموعود ، ونحن في الانتظار .

وقد دعانا الدكتور أيضاً إلى مثال من الإيرادات (الحب) ، ليدل على أن الفرق بين حب يصير به المكلف مشركاً وبين آخر مشروع هو هذا المعنى الذي أثاره في قلب العربي ، ومن ثم فهو حد العبادة الموعود، وكأنه ظن أن مثاله هذا من المقاتل ، باعتبار أنه لا يطلع عليه إلا اعلام الغيوب ، وهذا غريب منه فلازال أهل العلم يجدون في الأقوال والأفعال دلالات قاطعة في شرك المحبة .

وهنا لابن تيمية - رحمه الله - كلام طويل ، نحن مضطرون إلى الإطالة بنقله لنفاسته ومنافعه ، يقول - رحمه الله - : " وأما الحب مع الله تعالى فهو الذي يحب محبوباً في قلبه لا لأجل الله تعالى كحب المشركين أندادهم، وهؤلاء الذين اتخذوا القبور أوثاناً تجدهم يستهزئون بما هو من توحيد الله تعالى وعبادته، ويعظمون ما اتخذوه من دون الله شفعاء؛ حتى إن طوائف منهم يستخفون بحج البيت وبمن يحج البيت، ويرون أن زيارة أئمتهم وشيوخهم أفضل من حج البيت، وهذا موجود في الشيعة المنتسبين إلى

السنة، وآخرون يستخفون بالمساجد و بالصلوات الخمس فيها، و يرون أن دعاء شيخهم أفضل من هذا، وهذا موجود في الشيعة المنتسبين إلى يونس القيسني حتى ينشدون ... :

تعالوا نخرب الجامع ... و نجعل فيه خماره ...

و نكسر المنبر ... و نجعل منه طنباره

و نخرق المصحف ... و نجعل منه زماره

ونتف حية القاضي ... و نجعل منه أوتاره

و يحلف أحدهم اليمين الغموس كاذباً و لا يجترئ أن يحلف بشيخه اليمين الغموس كاذباً، و منهم من يقول كل رزق لا يرزقه إياه شيخه لا يريد، و منهم من يذبح الشاة و يقول باسم سيدي، و منهم من يقول إن شيخه أفضل من الأنبياء و المرسلين، و منهم من يعتقد فيه الإلهية كما يعتقد النصارى في المسيح، فإذا ذكروا شيخهم عظموه و ادعوا فيه الإلهية، و أنشدوا له على لسانه :

موسى على الطور لما خر لي ناجى ... و صاحب التراب أنا جئت حتى جا

و لهم أيضاً : و أنا صرخت في العرش حتى ضج ... و إن البحار السبعة من هييتي ترج .

و يقولون نحن غلمان الملك، و يسمون المسجد اصطلب البطالين، و يقرؤون القرآن، و ما أرسلناك إلا رحمة للمدمنين .

وألوان من هذا الجنس الذي فيه استهزاء بالله و آياته و رسوله مع تعظيمهم شيخهم، و غلوهم فيه، و كذلك النصيرية و الإسماعيلية و نحوهم و كثير من طوائف متعددة يرى أحدهم استغاثته بالشيخ الميت إما عند قبره و إما عند قبر غيره أنفع له من أن يدعو الله تعالى في المسجد عند السحر، و يستهزئ بمن يعدل عن طريقته إلى التوحيد، و من هؤلاء من يرى أن زيارة قبر النبي صلى الله عليه و سلم أفضل من الحج إلى الكعبة، و أن دعاء النبي صلى الله عليه و سلم و الاستغاثته به أفضل من الاستغاثته بالله تعالى و دعائه .

و كثير من هؤلاء يخربون المساجد و يعمرن المشاهد؛ فتجد المسجد الذي بنى للصلوات الخمس معطلاً مخرباً ليس له كسوة إلا من الناس، و كأنه خان من الخانات، و المشهد الذي بنى على الميت عليه الستور و زينة الذهب و الفضة و الرخام و النذور، تغدو و تروح إليه؛ فهل هذا إلا من استخفافهم بالله تعالى و آياته و رسوله و تعظيمهم للشرك .

فإنهم اعتقدوا أن دعاء الميت الذي بُني له المشهد و الاستغاثته به أنفع لهم من دعاء الله تعالى و الاستغاثته به في البيت الذي بني لله عز و جل، ففضلوا البيت الذي بني لدعاء المخلوق على البيت الذي بني لدعاء الخالق، و إذا كان لهذا وقف و لهذا وقف كان وقف الشرك أعظم عندهم مضاهاة لمشركي العرب الذين

ذكر الله تعالى حالهم في قوله تعالى : { وَجَعَلُوا اللَّهَ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيْبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ } .
 كما يجعلون لله زرعاً و ماشية، ولاهتهم زرعاً و ماشية ؛ فإذا أصيب نصيب آهتهم أخذوا من نصيب الله تعالى فوضعوه فيه، وقالوا : الله غني و آهتنا فقراء فيفضلون ما يجعل لغير الله تعالى على ما يجعل الله تعالى . وهكذا الوقوف و النذور التي تبذل عندهم للمشاهد أعظم عندهم مما تبذل للمساجد، ولعمارة المساجد و للجهاد في سبيل الله تعالى ، و هؤلاء إذا قصد أحدهم القبر الذي يعظمه يبكي عنده و يخضع ويتضرع و يدعو و يحصل له من الرقة و التواضع و العبودية و حضور القلب ما لا يحصل له مثله في الصلوات الخمس و الجمعة و قيام الليل و قراءة القرآن ، فهل هذا الأمر إلا حال المشركين المتدعين لا الموحدين المخلصين المتبعين لكتاب الله تعالى و رسوله صلى الله عليه وسلم ؟ .

ومثل هذا أنه إذا سمع أحدهم الأبيات يحصل له من الخضوع و الخشوع و البكاء ما لا يحصل له مثله عند سماع آيات الله تعالى ؛ فيخشع عند سماع المتدعين المشركين و لا يخشع عند سماع المخلصين المتقين، بل إذا سمعوا آيات الله تعالى اشتغلوا عنها و كرهوها و استهزؤا بها، و بمن يقرأها مما يحصل لهم به أعظم نصيب من قوله تعالى : { قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ } و إذا سمعوا القرآن سمعوه بقلوب لاهية و ألسنة لاغية ؛ كأنهم صم و عمي، و إذا سمعوا الأبيات حضرت قلوبهم و سكنت ألسنتهم و سكنت حركاتهم حتى لا يشرب العطشان منهم ماء، و من هؤلاء من إذا كانوا في سماعهم فأذن المؤذن قالوا نحن في شيء أفضل مما دعانا إليه ، و منهم من يقول هذا في شغله و هذا في شغله ، و منهم من يقول كنا في الحضرة فإذا قمنا إلى الصلاة صرنا على الباب ، و قد سألتني بعضهم عن ذلك من هؤلاء الشيوخ الضلال ، فقلت : صدق كان في حضرة الشيطان فصار على باب الله تعالى، فإن البدع و الضلالة فيها من حضور الشيطان ما قد حصل في غير هذا الموضع .

والذين يجعلون دعاء الموتى و الأنبياء و الأئمة و الشيوخ أفضل من دعائهم الله تعالى أنواع متعددة : منهم من يقدم دعاءهم ، و منهم من يحكي أنواعاً من الحكايات مثل حكاية أن بعض المريدين استغاث بالله تعالى فلم يغثه فاستغاث بشيخه فأغاثه ، و حكاية أن بعض المأسورين في بلاد العدو دعا الله تعالى فلم يخرجه، فدعا بعض المشايخ الموتى فجاءه فأخرجه إلى بلاد الإسلام ، و حكاية أن بعض الشيوخ قال لمريده إذا كانت لك حاجة فتعال إلى قبري، و آخر قال فتوسل بي، و آخر قال قبر فلان الترياق المجرب .

فهؤلاء وأشباههم يرجحون هذه الأدعية الشركية على أدعية المخلصين لله مضاهاة لسائر المشركين، وهؤلاء تتمثل لكثير منهم صورة شيخه الذي يدعوه فيظنه إياه أو ملكاً على صورته، وإنما هو شيطان أغواه كما قد بسط في موضعه .

ومنهم من إذا نزلت به شدة لا يدعو إلا شيخه ولا يذكر إلا اسمه قد لهج به كما يلهج الصبي بذكر أمه، فيتعسر أحدهم فيقول يا فلان، وقد قال الله تعالى للموحدين : { فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا } .

ومن هؤلاء من يحلف بالله ويكذب ويحلف بشيخه وإمامه فيصدق ولا يكذب؛ فيكون شيخه عنده أعظم في صدره من الله تعالى، وقد قال شعيب عليه السلام : { يَا قَوْمِ أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ } . وقال تعالى : { لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ } . وقال تعالى : { وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ } . وقال تعالى : { وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ } ... " (٣٤) اهـ .

إن الدكتور لم يجر لنا العلاقة بين إرادة المكلف ونيته ، وبين وصف القول أو الفعل ، وبين الدلالة الذاتية من جهة الحس والفطرة في هذا القول أو الفعل ، وبين أحكام الشريعة، ولكنه تحطى كل هذا، فلو أنصف لسمى بحثه بـ " التخطي لتحرير معنى العبادة " ومع كل ذلك فقد تقدم خطوة واسعة جداً، جعل يجمع بها ما لم يزرع ، فقال في خلاصة بحثه : " ومن خلال هذا البيان يتبين الفرق بين مقالتي شاعنا عند المتأخرين : المقالة الأولى : تجعل مناط التكفير في شرك العبادة لا علاقة له بتوحيد الربوبية ، وتحسب أن مشركي العرب لم يخلوا بشرك الربوبية ، وإن إخلالهم جاء من جهة صرف العبادات الظاهرة لغير الله تعالى فقط . ولم يفرق أصحاب هذه المقالة بين من يحصر المنهي عنه في شرك الربوبية وحده ، ومن لا يحصره فيه ، لكنه يجعل مناط التكفير في شرك العبادة : هو الإخلال بتوحيد الربوبية .

والصواب : هو عدم حصر المنهي عنه في الإخلال بالربوبية .

والصواب أيضاً : حصر التكفير بشرك العبادة في الإخلال بالربوبية " انتهى كلام الدكتور .

قلت : أما قوله : " تجعل مناط التكفير في شرك العبادة لا علاقة له بتوحيد الربوبية ، وتحسب أن مشركي العرب لم يخلوا بشرك الربوبية ، وإن إخلالهم جاء من جهة صرف العبادات الظاهرة لغير الله تعالى

(٣٤) الرد على البكري (٢/٦٧٠) .

فقط " فأظنه من الخطأ في النقل على أصحابه الوهابية ، فمن ذا الذي يقول إن مشركي العرب لم يخلوا بتوحيد الربوبية ولم يشركوا فيها !؟ .

إن مناط تكفير مشركي العرب معنيان :

الأول : إثبات الإلهية لهذه الجهادات الخسيصة بصرفهم إليها ما لا يصرف إلا الله عز وجل ، من الأقوال والأفعال الظاهرة التي هي من خصائص التأله وعلم عليه ، وهذا قوله : { مَا نَعْبُدُهُمْ } وكل من عبد غير الله فهو مشرك به ، أياً كان دافعه لتلك العبادة ، وليس قوله تعالى : { إِلَّا لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى } بشرط في تحقيق معنى العبادة ، ولكن هذا ما جرى من واقع مشركي العرب ، قال الرازي الأشعري وليس الوهابي : " وأجمع كل الأنبياء عليهم السلام على أن عبادة غير الله تعالى كفر ، سواء اعتقد في ذلك الغير كونه إلهاً للعالم ، أو اعتقد فيه أن عبادته تقربه إلى الله " (٣٥) اهـ.

ودوافع الناس للعبادة لا حد لها ، وهذا يذكرنا بقيد الغماري في تحقيقه شرك العرب قال : " الوجه الثاني : أن الإشراف الذي حصل من المشركين ، الذين ذمهم القرآن هو عبادتهم للأنبياء والملائكة والأولياء؛ بناء على اعتقادهم فيهم أنهم شاركوا الله في الألوهية وأن لهم تأثيراً في الأشياء " (٣٦) اهـ.

هذا إذن شرط الغماري في تحقيق معنى الشرك ، ولا شك أن قوله " بناء " صريح في التعليل والربط بين تحقيق معنى العبادة (عبدوهم) وبين (اعتقادهم مشاركة الله في الألوهية) .

وهذا إذا كان في سياق البحث عن فارق يبطل به ما أطلقه خصمه بأن دعاء غير الله عبادة لهذا الغير، صريح في إرادة مفهوم المخالفة ، يعني أنهم لو عبدوا غير الله من غير اعتقاد الإلهية فيه فليسوا بمشركين . فالغماري يقول : من عبد غير الله فليس مشركاً إلا إذا ...!!! هذا إذن من ظرف القوم ولطائفهم . فالعلة وهي إثبات الإلهية ثابتة بالعقل والشرع ، والعلاقة بينها وبين الدعاء - مثلاً - ثابتة من جهة اللغة ، والحس ، والشرع . وفي هذا المناط معنى يلازمه تلازم العلة ودليلها ، وهو طلب النصرة والمعونة . وهذا معنى قوله تعالى ((أولياء)) في سياق قوله تعالى : ((نعبدهم)) وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك (٣٧) .

الثاني : شرك اعتقادي في الشفاعة ؛ لأنه يتنقص من ملك الله عز وجل ، وتام سلطانه على خلقه ، يدلك على هذا أنه لو اعتقد في هؤلاء الأصنام هذه الشفاعة فقط دون فعل أو قول فهو مشرك ، وإن كان هذا النوع من الشرك من شأنه أن يفضي إلى إثبات الإلهية لغير الله عز وجل بتحقيق عبادته .

(٣٥) مفاتيح الغيب (١٤/١٨٢) .

(٣٦) انظر ص ٢١-٢٢ .

(٣٧) انظر ص ٢٩-٣٠ .

والمقصود أن شرك الربوبية أنواع وليس نوعاً واحداً .

أما قوله : " والصواب أيضاً : حصر التكفير بشرك العبادة في الإخلال بالربوبية " .

قلت : هذه عبارة محتملة ، والذي يتسق مع بحثه منها : ما لم يكن إخلال في الربوبية فليس هناك شرك في العبادة أصلاً يوجب التكفير .

وبكل حال فقد علمت ماذا يقصد بالإخلال في شرك الربوبية، وقد علمت دليله القاطع الذي استند إليه في التمثيل بتحقيق عيسى ببعض أخص خصائص الربوبية (الخلق ، والرزق ، والإماتة) من دون أن يخل ذلك بخصائص الربوبية ، وقد علمت ما في دليله هذا من الخروج عن العقل والشرع^(٣٨) .
وقد علمت ما حصل له في سائر نظره من الفساد والخلل سواء في حجج القرآن^(٣٩) أو في تحريره حقيقة الأقوال والأفعال .

ثم يقول الدكتور : " والمقالة الثانية حصرت المنهي عنه في شرك العبادة ، دون مراعاة محرمات الشريعة بعدم الخروج عن أدلة الشرع فيما يجوز من مظاهر التعظيم للخالق ، وفيما ينسب إليهم من آثار الولاية والصلاح فأجازت هذه الطائفة : الطواف حول القبور ، والذبح عندها أو لها تعظيماً للمقبور ، والسجود والتمسح بالأضرحه ، وطلب الحوائج من الموتى على معنى الشفاعة بإذن الله ، جهلاً بأن هذا لا يجوز ولا يصح ، حتى مع أفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم " اهـ .

قلت : رائحة دوشتي تفوح في ثنايا البحث كله ، أما قوله " طلب الحوائج من الموتى " فالأصل فيه الدعاء ، فلماذا لم يصرح به إن كان يريد ، أو يكشف لنا عن مراده .

وهنا الدكتور يوبخ هؤلاء الذين اكتفوا بالبراءة التي أصدرها لهم، بأنهم بدعاء غير الله من الأموات ليسوا بمشركين، طالما أنهم اعتقدوا في هؤلاء الأموات أنهم شفعاء بإذن الله لا رغباً عنه، فلم يراعوا محرمات الشريعة ؛ في عدم جواز هذا الطلب .

وقد علمت ما وقع له من الخلل في معنى الشفاعة ، وفساد النظر في معنى " بغير إذن الله " وظنه أنه اعتقاد المشركين بأن الشفاعة كانت للآلهة على سبيل المغالبة منهم لله رب العالمين^(٤٠) .

وقد علمت ما في كلامه هذا من تخطي المناط الظاهر المنضبط وهو دعاء غير الله ، إلى البحث والتنقيب عن معنى يبطل العلة لا في محلها ، وإنما في دليها .

(٣٨) انظر ص ١٥ .

(٣٩) انظر ص ١٦-٢٢ .

(٤٠) انظر ص ٢١-٢٢ .

وفي قول الدكتور : " فلم يراعوا محرمات الشريعة " خطوة أخرى أكبر بكثير من البراءة التي أصدرها ، فهو الآن بعد أن انتهى من وصف الفاعل ، يتكلم في وصف الفعل ذاته ، فلا مشركين ولا شرك أصلاً ، فقد حقق لنا الدكتور في حد العباداة معياراً شخصياً (على مقياس كل مكلف) ؛ لأنه يتعلق بما في قلب كل مكلف على حدة، لذلك فمهما بلغ من التحقق بما كان به مشركو العرب - أو حتى غيرهم - من القول والفعل مشركين فلن يחדش ذلك في إسلامه، فمادامت العباداة لا تتعين إلا بإرادته؛ فليس هناك شركٌ في العباداة أصلاً من غير خلل لا يتصور إلا بإرادة الخروج من الإسلام . **فحاصل بحثه شيء واحد : الشرك هو إرادة الخروج من الإسلام .**

فهذه بعض إشارات لما في بحث الدكتور ، وكلامه يحتمل أكثر من هذا بكثير، لكن في الحال والوقت عسر وضيق ، والله أرجو أن ينفعه وغيره بهذه الإشارات ، وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد .
وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الأخيار الطيبين .

كتبه / مجدي بن حمدي بن أحمد